

بوبيان للبتروكيماويات تقرر مكافآت صُرّفت لمجلس الإدارة عن 10 سنوات سابقة من 2015 إلى 2024

نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية	المعلومة الجوهرية Material Information
2. تم النظر في الموافقة على سياسة صرف مكافأة سنوية لمجلس إدارة الشركة بنسبة من الأرباح طبقاً لنص المادة (198) من قانون الشركات، والمادة (27) من النظام الأساسي للشركة والفقرة (سادسا) من المادة (49) من النظام الأساسي للشركة وهي أن تكون المكافأة السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنتين الماليتين القادمتين مبلغ إجمالي قدره بحدود من 200,000 د.ك إلى 300,000 د.ك عن كل سنة مالية، وذلك وفقاً لأسس الاحتساب والضوابط المنصوص عليها في المادة (198) من قانون الشركات، على أن تخضع المكافأة عن كل سنة مالية لموافقة الجمعية العامة العادية قبل صرفها، كما تم الموافقة على المكافآت التي سبق صرفها للمجلس بناء على قرارات مجلس الإدارة عن السنوات المالية السابقة من 2015 وحتى 2024، وذلك وفقاً للبيان التفصيلي الذي تمت تلاوته على الجمعية عن كل سنة مالية على حدة.	



دينار كويتي عن كل سنه مالية، وذلك وفقاً لأسس الاحتساب والضوابط المنصوص عليها في المادة 198 من قانون الشركات، على أن تخضع المكافأة عن كل سنه مالية لموافقة الجمعية العامة العادية قبل صرفها. كما تم الموافقة على المكافآت التي سبق صرفها للمجلس بناءً على قرارات مجلس الإدارة عن السنوات المالية السابقة من 2015 وحتى 2024، وذلك وفقاً للبيان التفصيلي الذي تمت تلاوته على الجمعية عن كل سنه مالية على حدة.

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات أن الجمعية العمومية عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 69.324%، حيث تم التصويت على البند الوارد في جدول الأعمال والذي ينص على ما يلي: النظر في الموافقة على سياسة صرف مكافأة سنوية لمجلس إدارة الشركة بنسبة من الأرباح طبقاً لنص المادة 198 من قانون الشركات والمادة 27 من النظام الأساسي للشركة، وهي أن تكون المكافأة السنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنتين الماليتين القادمتين مبلغ إجمالي قدره بحدود من 200 ألف دينار إلى 300 ألف

خارج الصندوق

الشركات تبني وتخطط للمستقبل والمضاربون يُربكون المؤشرات

الشركات مستمرة بترتيب أوضاعها وهيكله أنشطتها وإضافة أغراض جديدة للنظام الأساسي غير عابئة بالعواصف أو التصعيد الجيوسياسي، فيما المضاربون تتأرجح قراراتهم على أنغام التصريحات حسب وتيرة ونبرة النغمة، تصاعدية أم هادئة.

6.406 مليار قيمة الاستثمار

الأجنبي... استقرار وثبات

يشهد الاستثمار الأجنبي في بورصة الكويت استقرار وثبات برغم كل ما تشهده البورصة من تباينات أو مطبات بيع من المستثمرين أصحاب النهج المضاربي أو قصيري الأجل. وبلغت قيمة الاستثمار الأجنبي 6.406 مليار دينار كويتي، تتأهز نحو 21 مليار دولار أمريكي تقريباً، وهذا الثبات والاستقرار مدعوم بالثقة بالدرجة الأولى، علماً أن حركة النشاط وفقاً للتسوية الأخيرة تعكس نحو 13 عملية شراء، ما يدعم النظرة المستقبلية المتفائلة والتمسك بالمراكز الاستثمارية القائمة، ويعكس التحول المؤسسي في النهج الاستثماري الأجنبي تجاه السوق المحلي، عكس ما كان يحدث قبل مراحل الترقية، حيث كانت غالبية الأموال الأجنبية تصنف كسيولة ساخنة تجوب الأسواق كمضاربات في مواسم الإعلانات عن الأرباح والتوزيعات.

تمكين المساهمين وأعضاء الجمعية العمومية من تقارير المخالفات يساعد على محاسبة مجالس الإدارات

- المزايا وبعض الأتعاب والأجور، وكذلك تضخم حجم المخصصات المقابلة للديون المشكوك في تحصيلها.
- التعاقد مع بعض البنوك لتمويل العقارات وفق أسلوب لا يحقق أي استفادة حقيقية للشركة.
- معظم الإقرارات والتنازلات التي تمت في الشركة مع الأطراف ذات الصلة غير موثقة لدى الجهات الحكومية، وذلك في ممارسة لا تحقق الضمان الكافي لحقوق الشركة.
- عند فحص العقارات الخارجية لوحظ عدم تسجيل أي إيرادات لها، واتضح أنها تدار من جانب أطراف ذات صلة.

- تضرراً؟ وذلك في مسعى لردع تلك الممارسات السلبية وحماية حقوق المساهمين.
- وفي واحدة من الممارسات السلبية الموثقة في تقرير صادر عن مراقب حسابات، كان قد تم تكليفه للقيام بالتدقيق على أعمال شركة عقارية، نوجز فيما يلي عدد من الملاحظات على جانب من سوء الإدارة والتي تستحق محاسبة مباشرة، ومن أبرزها ما يلي:
1. عدم وجود عقود لبعض المصروفات، مثل عقود الصيانة لكل عقار منفصل، حيث يتم الجمع بين المصروف للعقارات بحساب واحد.
2. بنود المصروفات العمومية والإدارية والأعباء الأخرى تُشكل عبئاً كبيراً على الشركة، مثل

دعت أوساط استثمارية إلى ضرورة تحقيق الفائدة الكاملة من التكاليفات التي تصدر من الجهات الرسمية لمراقبي الحسابات للقيام بأعمال الفحص والتدقيق على أي شركة، وذلك عبر نشر تلك التقارير وإتاحتها للمستثمرين والمساهمين حتى يمكنهم محاسبة مجالس الإدارات في الجمعيات العمومية أو عبر القنوات الرسمية أو في ميدان القضاء. وتساءلت المصادر: ما فائدة أن يتم تكليف جهة للقيام بأعمال التفتيش والتدقيق على شركة لكشف ممارسات مجلس الإدارة ومخالفاته دون أن يتم تقديم بلاغ على إثر هذه الممارسات، أو يتم إتاحة التقرير عبر القنوات الرقمية الرسمية لجموع المساهمين كونهم الأكثر

البورصة تتماسك وخسارة محدودة بقيمة 4.1 مليون دينار

53.35 مليار دينار القيمة
السوقية وسيولة
التداول تتراجع 2.4%

بداية خضراء ونهاية
حمراء نتيجة الحذر
والترقب



دينار كويتي، وبلغت قيمة السيولة المتداولة 89.344 مليون دينار بنسبة تراجع بلغت 2.4%، وتراجعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 12.6%، والصفقات بنسبة 10.4%.

وتراجعت أمس 66 شركة، فيما ارتفعت أسعار 44 أخرى من إجمالي 133 شركة شملها التداول واستقرت 23 شركة.

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الاثنين، وسط تراجع لـ9 قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.01%، بينما انخفض «العام» بـ0.02% ونزل «الرئيسي» بـ0.16%، وتراجع «الرئيسي 50» بنحو 0.48%، عن مستوى الأحد.

وشهدت الجلسة تراجع 9 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ9.32%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ2.81%، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وبالنسبة للأسهم، فقد تراجع سعر 66 سهماً في مقدمتها «الأنظمة» بواقع 9.32%، بينما ارتفع سعر 44 سهماً على رأسها «بترولية» بـ9.95%، واستقر سعر 22 سهماً. وجاء سهم «تنظيف» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 23.95 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 7.46 مليون دينار.

مراقبون أجمعوا على أن كل المحطات التي شهدت هبوط وتباينات منذ اندلاع أحداث الأزمة تبعتها موجات صعود بمعدلات إيجابية وقياسية ربما لم تشهدها أوقات سابقة لم تكن فيها أي توترات، في إشارة إلى أن الأزمات تصنع فرص وتهدئ أخرى وتفجر فرص تشغيلية للشركات والقطاع الخاص، وبعض التوجهات المضاربة لا تتناسب مع مراحل الاضطراب.

في قراءة واسعة وبمنظرة شاملة يمكن الإشارة إلى أن مرحلة ما بعد القوانين الاقتصادية الجديدة، بعد عبور الأزمة الجيوسياسية، ستكون مختلفة بنسبة 180 درجة. أيضاً على صعيد القراءة العامة والمعطيات الأساسية للاقتصاد فإنه ليس هناك أكثر ثقة أو مصداقية أو اطلاع من البنك المركزي الذي أكد أن الأوضاع الراهنة قوية ومستقرة، والأرقام والمؤشرات التي تمت مراجعتها لا تتطلب أي تحريك أو تغيير للفائدة، وهو ما استدعى ترسيخ الاستقرار وتحقيق الثبات لمعدلات الفائدة.

السوق على أعتاب إغلاق الربع الثالث، والنتائج الفصلية ستكون خير سند وأساس للتحركات، والمؤمل أن تكون إيجابية وفق الأداء والتخارجات التي تمت والمعالجات التي قامت بها بعض المجاميع.

أمس أغلقت البورصة على خسائر محدودة بلغت 4.1 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية 53.353 مليار

يتبع جموع المضاربين القاعدة الاستثمارية قصيرة الأجل «إضرِبْ واهرب»، وذلك في ترجمة لرفع درجة الترقب والحذر لتطورات الأوضاع الجيوسياسية التي تعتبر الأكثر تأثيراً من الناحية السلبية الضاغطة على قرارات شرائح عديدة من المستثمرين، لا سيما الأفراد بالدرجة الأولى.

المتابع لتحركات وأنشطة وأعمال الشركات يكتشف أن السلوك مختلف تماماً بنسبة 100%، فهناك شركات تقوم بزيادة رأس المال، وأخرى تعدل النظام الأساسي وتضيف أنشطة جديدة، وثالثة تهيكّل أوضاعها استعداداً لمرحلة جديدة من التكامل بين أذرع المجموعة، وهو ما يعكس أن العمل المؤسسي مختلف كلياً على النشاط والعمل المضاربي أو الاستثماري قصير الأجل.

ملف الأزمة الجيوسياسية يتباين ما بين التصاعد والاستقرار، والهدوء والسخونة، وهي أجواء تشكل غيوم وضبابية لشرائح من الأفراد، لكن هناك شريحة لديها قناعة تامة بالمستقبل الاقتصادي للدولة، وأنه مهما اشتدت الأزمة فنهايتها قادمة، خصوصاً وأن الوضع الحالي مؤثر على أطراف عديدة في الخارج، ووصلت تأثيراته السلبية إلى حد لم تعد تتحمله اقتصاديات عالمية كبرى، بسبب أزمة الطاقة التي تشكل عصب أساسي للقطاع الإنتاجي والاقتصادي عموماً.

إفصاحات البورصة

«كامكو» نحو توزيع أرباح فصلية للمساهمين

جميع أعضاء المجلس.

وتشمل التعديلات أيضاً المادة (25) من النظام الأساسي الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة، بما في ذلك إدارة شؤون الشركة والإقراض والاقتراض وإصدار السندات والصكوك وفق القوانين واللوائح المنظمة.

كما تضمنت التعديلات المادة (41) المتعلقة بتعيين مراقب الحسابات من بين المقيدين لدى هيئة أسواق المال، إضافة إلى تعديل المادة (46) الخاصة بالاحتياطي الإجمالي والاختياري واستهلاك الأصول وتوزيعات الأرباح المرحلية.

وأوصى مجلس الإدارة كذلك بتعديل المادة (52) لتطبيق أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية على كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو النظام الأساسي.

وتضمنت التوصيات إضافة مادة جديدة برقم (56) تتيح للشركة توزيع أرباح مرحلية على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي بعد موافقة الجمعية العامة العادية، مع إمكانية تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ تلك التوزيعات وفق الضوابط المحددة.

لحسابها الخاص، واستثمار فوائضها المالية من خلال محافظ استثمارية تدار بواسطة شركات وجهات متخصصة، إضافة إلى تملك العقارات والمنقولات اللازمة لخدمة أنشطتها وأعمالها.

وتشمل الأنشطة كذلك البيع بالتجزئة للمعادن الثمينة، إلى جانب تقديم خدمات الوساطة في التداول المباشر بالعملة الأجنبية (FX) والمعادن والسلع للأفراد والشركات خارج دولة الكويت.

وشملت التوصيات تعديل المادة (10) من النظام الأساسي المتعلقة بحقوق المساهمين والأسهم، بما يضمن المساواة بين المساهمين وتنظيم ممارسة حقوقهم وآليات حمايتها.

كما تضمنت تعديل المادة (16) بشأن ضوابط عضوية مجلس الإدارة ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية والقبود الخاصة بعضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة.

وأوصى المجلس كذلك بتعديل المادة (21) لتنظيم اجتماعات مجلس الإدارة، والسماح بعقدها عبر وسائل الاتصال الحديثة واتخاذ القرارات بالتمرير بموافقة

أوصى مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار للجمعية العامة غير العادية بالموافقة على تعديل عدد من مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وذلك بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية ذات الصلة.

حيث أوصى مجلس الإدارة بتعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي الخاصة بأغراض الشركة، لتشمل أغراض الشركة مزاوله الأنشطة الاستثمارية والمالية المنظمة، بما في ذلك إدارة المحافظ الاستثمارية، وإدارة أنظمة الاستثمار الجماعي، وتقديم خدمات وكيل الاكتتاب وأمين الحفظ وصانع السوق، فضلاً عن مزاوله نشاط وسيط الأوراق المالية غير المسجل في بورصة الأوراق المالية.

كما تتضمن الأغراض تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية والخدمات التمويلية، ومزاوله نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل ومسجل في بورصة الكويت للأوراق المالية، إلى جانب تشغيل منصات التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية وفق الأطر التنظيمية المعتمدة.

وتخول الأغراض الشركة بيع وشراء الأسهم والسندات

في قضية المحفظة الوطنية نيابة عن هيئة الاستثمار

«المركز المالي» يخسر استئناف لصالح «مكوك»

بالحالة التي كانت عليها عند استلامها، إلى جانب تحميلها المصروفات و 100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وأوضحت الشركة أن أطراف الدعوى تشمل شركة المركز المالي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار، وشركة بيت الإعمار الخليجي، وشركة صكوك القابضة كونها الكفيل الشخصي الضامن في عقد الإيجار.

وأضافت أن الحكم الاستئنافي صدر لصالح شركة بيت الإعمار الخليجي، فيما لا يمكن تحديد الأثر المالي المتوقع على الشركة حالياً لحين الانتهاء من جميع إجراءات التقاضي.

أعلنت شركة صكوك القابضة صدور حكم استئناف لصالح شركتها التابعة بنسبة 88% بيت الإعمار الخليجي، في الدعوى المرفوعة من شركة المركز المالي بصفتها مدير المحفظة الوطنية العقارية ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار.

وقالت الشركة إن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء حكم أول درجة والقضاء مجدداً برفض الدعوى، مع إلزام المستأنف ضدها الأولى بالمصروفات و 300 دينار كويتي مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وكانت محكمة أول درجة قد قضت بانتهاء عقد الإيجار المؤرخ في 2 فبراير 2015 بين طرفي النزاع، وبطرد شركة بيت الإعمار الخليجي من العين محل العقد وإلزامها بتسليمها للمدعية

«يونيكاب»: محكمة التمييز توقف حكم بقيمة

2.4 مليون دينار لحين الفصل في الطعون

وألزمت المدعي عليه الأول بصفته بان يؤدي الى المدعي بصفته 2.41 مليون دينار قيمة الضريبة المستحقة عن الفترة من 1 يناير 2011 وحتى 31 مارس 2011 والغرامات التأخيرية عن السداد حتى 14 أغسطس 2024 والزامه أن يؤدي الى المدعي بصفته وما يستجد من غرامة تأخيرية بنسبة 1% من قيمة اجمالي الضريبة المستحقة من تاريخ 15 أغسطس 2024 وحتى تمام السداد والزام المدعي عليه الأول بالمصروفات.

وأوضحت الشركة أن الدعوى مرفوعة من وكيل وزارة المالية بصفته ضد يونيكاب وآخرين، بشأن المطالبة بضرية مستحقة على تصفية شركة صندوق الخيار للملكية الخاصة المؤسسة في جزر العذراء البريطانية.

وأكدت الشركة أن قرار وقف التنفيذ لا يترتب عليه أي أثر مالي إضافي، نظراً لقيامها بتكوين مخصص احترازي يغطي كامل المبلغ محل النزاع في وقت سابق.

أعلنت شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل صدور حكم من محكمة التمييز بوقف تنفيذ الحكم المطعون عليه في نزاع ضريبي يتعلق بمطالبة وزارة المالية بسداد ضريبة مستحقة عن تصفية صندوق الخيار للملكية الخاصة، وذلك لحين الفصل النهائي في الطعون المقدمة.

وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بإلزام يونيكاب بسداد نحو 2.43 مليون دينار كويتي قيمة ضريبة دخل وغرامات تأخير عن الفترة من 1 يناير 2011 إلى 31 مارس 2011، وفق بيان لبورصة الكويت الاثنين.

كما قضت بإلزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بسداد نحو 1.33 مليون دينار عن ذات الفترة، إضافة إلى ما يستجد من غرامات تأخير حتى السداد الفعلي.

وحكمت محكمة أول درجة بقبول إدخال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شكلاً، وفي موضوع الإدخال بسقوط حق المدعي بالتقادم الخماسي.



إفصاحات البورصة

«عقار»: زيادة رأس 10% إلى 25.7 مليون دينار

وشملت التعديلات السماح للشركة بتنفيذ أعمال تشييد المباني وصيانتها وإدارة المشاريع والمشاركة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، إضافة إلى استثمار الفوائض المالية في محافظ استثمارية متخصصة، وبيع وشراء الأسهم والسندات لحسابها الخاص، ومزاولة نشاط المزادات، وتأسيس الشركات أو المساهمة فيها لتنفيذ أنشطة الشركة وأغراضها.

ووافقت هيئة أسواق المال الكويتية في 4 أغسطس 2026 على زيادة رأس مال شركة عقار للاستثمارات العقارية بنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع؛ بما يعادل 2.34 مليون دينار، كما أوصى مجلس الإدارة الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على تلك الزيادة.

وسجلت «عقار» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1.01 مليون دينار، بزيادة 18.16% عن مستواها في الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 857.92 ألف دينار.

الخاصة برأس المال في عقد التأسيس والنظام الأساسي، ليصبح رأس المال المصرح به والمصدر 25.77 مليون دينار موزع على 257.68 مليون سهم، فيما يبلغ رأس المال المدفوع حالياً 23.43 مليون دينار موزعاً على 234.25 مليون سهم.

وأقرت الجمعية كذلك تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (4) من النظام الأساسي لتشمل أغراض الشركة مزاولة مختلف الأنشطة العقارية داخل الكويت وخارجها، بما في ذلك شراء وبيع الأراضي والعقارات والمنتجات، وتملك العقارات والمنقولات، وإدارة وتأجير العقارات السكنية وغير السكنية، وإدارة أملاك الغير وتطوير الأراضي والعقارات وتقديم الاستشارات العقارية.

كما أضافت «عقار» إلى أغراضها إدارة وتشغيل الفنادق والشقق الفندقية والاستراحات والمرافق السياحية والرياضية والمنتزهات والمعاهد الصحية والمطاعم، إلى جانب تنظيم المعارض والمؤتمرات والحصول على وكالات التمثيل التجاري.

وافقت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة عقار للاستثمارات العقارية على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بنسبة 10% من 23.43 مليون دينار إلى 25.77 مليون دينار، وتعديل مادتين بالنظام الأساسي.

وكشفت أن زيادة رأس المال ستتم عبر إصدار 23.43 مليون سهم جديد بقيمة اسمية 100 فلس للسهم ومن دون علاوة إصدار، بقيمة إجمالية تبلغ 2.34 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن الأسهم الجديدة سٌطرح للاكتتاب للمساهمين المقيدين في سجل المساهمين في تاريخ الاستحقاق ومن آلت إليهم حقوق الأولوية، مع منحهم مهلة 15 يوماً لممارسة حق الاكتتاب.

كما يحق لهم الاكتتاب في فائض الأسهم، فيما فوضت الجمعية مجلس الإدارة بتحديد الضوابط والجدول الزمني الخاص بالاكتتاب وتداول حقوق الأولوية والتصرف في الأسهم غير المكتتب بها.

ووافقت الجمعية على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي للشركة

أعضاء مجلس إدارة
ب«كيبكو» يكتتبون في
حقوق أولوية «برقان»

أظهرت إفصاحات بورصة الكويت قيام رئيس مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» حمد صباح الأحمد الصباح وأعضاء بمجلس الإدارة بالاكتتاب في حقوق الأولوية الخاصة بزيادة رأسمال بنك برقان من خلال عدة عمليات تمت بتاريخ 20 سبتمبر 2026.

وشملت العمليات اكتتاب رئيس مجلس إدارة حمد الصباح في 45.67 ألف سهم، و78.71 ألف سهم، و105.28 ألف سهم، و119.55 ألف سهم، و175.21 ألف سهم، بسعر 0.18 دينار للسهم في جميع العمليات.

وبحسب الإفصاح، ارتفع رصيد الأوراق المالية المملوكة له بعد الاكتتابات إلى 2.64 مليون سهم.

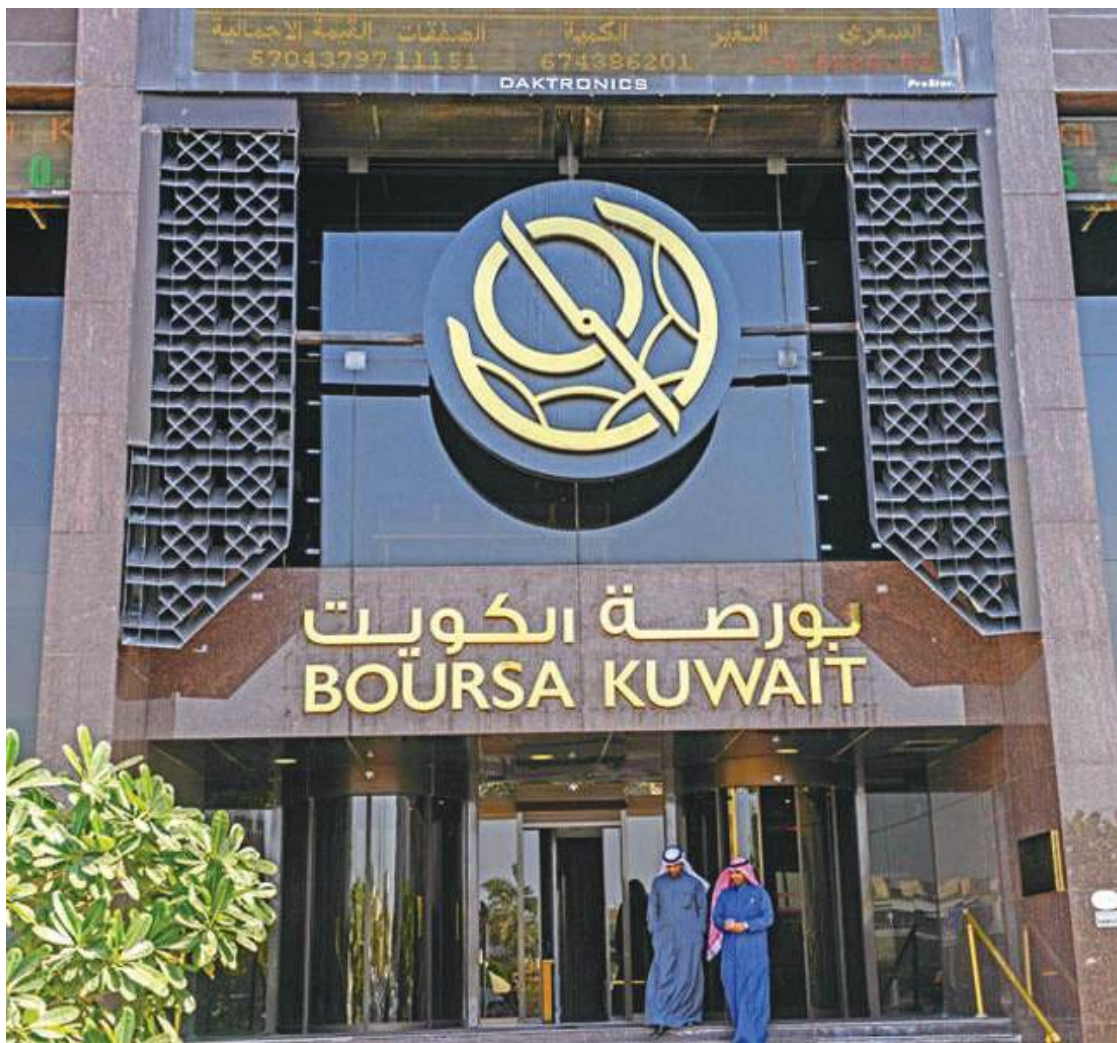
كما أظهرت الإفصاحات قيام عضو مجلس إدارة «كيبكو» ببيبي الصباح بالاكتتاب في حقوق الأولوية لبنك برقان بعدد 1.82 ألف سهم بسعر 0.18 دينار للسهم؛ ليرتفع رصيدها إلى 27.46 ألف سهم.

وفي السياق ذاته، اكتتبت عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في «كيبكو» دانا الصباح في حقوق الأولوية لبنك برقان بعدد 1.82 ألف سهم وبالسعر ذاته البالغ 0.18 دينار للسهم؛ ليرتفع رصيدها من الأوراق المالية إلى 27.46 ألف سهم.

وتمتلك شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» ومجموعتها 64.30% في «برقان» ويليها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بـ7.88%.

يُشار إلى أن بنك برقان أعلن تفاصيل انتهاء فترة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع، مبيّنة أنه قد تم الاكتتاب بالكامل من قبل مساهمي البنك، في إجمالي أسهم الإصدار البالغ عددها 277.78 مليون سهم، مع الكشف على الأثر المالي لتلك العملية ونتائج التخصيص.

وكشف «برقان» أنه عند استكمال زيادة رأس المال، سيزيد عدد أسهم رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل بمقدار 277.78 مليون سهم من 3.99 مليار سهم إلى 4.27 مليار سهم، بزيادة تمثل 7% تقريباً، وبناءً عليه، سيزيد رأس مال البنك المدفوع بمبلغ 27.78 مليون دينار من 399.64 مليون دينار إلى 427.41 مليون دينار.

تراجع ملكية «القرطاس» في
«تنظيف» إلى 25.68%

تراجعت نسبة الملكية المباشرة وغير المباشرة للمستفيد «نزار القرطاس» في إجمالي أسهم رأس مال «الشركة الوطنية للتنظيف» إلى 25.68%، مقابل 26.606%.

وأوضحت الشركة أن ملكية «شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات» انخفضت إلى نحو 25 مليون سهم، بما يمثل 9.99% من رأس مال الشركة، حتى 8 سبتمبر 2026، مقابل نحو 27.4 مليون سهم بنسبة 10.98% في الأول من سبتمبر من العام نفسه.

في المقابل، ارتفعت ملكية «شركة الرعد والمدار العقارية» إلى نحو 39.2 مليون سهم، بنسبة 15.69% حتى 8 سبتمبر 2026، مقارنة بنحو 39 مليون سهم بنسبة 15.63% في الأول من سبتمبر 2026.

يبلغ رأس مال شركة «الوطنية للتنظيف» نحو 24.97 مليون دينار كويتي، موزعاً على 249.748 مليون سهم مصدر بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم، فيما يبلغ عدد أسهم الخزينة 4.584 مليون سهم، والأسهم القائمة 245.164 مليون سهم.

تمتلك مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس، التي تضم «شركة الرعد والمنار العقارية» و«شركة فرص المملكة للتجارة العامة والمقاولات»، حصة غير مباشرة تبلغ 25.68%، كما تبلغ ملكية يوسف سعيد إسماعيل دشتي ومجموعته، عبر «شركة إف تي إل القابضة»، نحو 11.57% بشكل مباشر وغير مباشر.

«استثمارات»: 7 ملايين سهم في «أركان العقارية»

وبلغ رصيد الأوراق المالية المملوك لشركة الاستثمارات الوطنية بعد إتمام الصفقة 7.01 مليون سهم. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «أركان» يبلغ 31.14 مليون دينار موزع على 311.41 مليون سهم، وتمتلك شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم أكبر نسبة بالشركة بنحو 30.54%، وتليها الشركة الأولى للاستثمار ومجموعتها (شركة المروة القابضة) بـ22.83%.

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية قيام شركة الاستثمارات الوطنية بشراء أسهم في الشركة ضمن تعاملات المطلعين، نظراً لكون الرئيس التنفيذي لشركة «استثمارات» يشغل منصب رئيس مجلس إدارة «أركان». ووفق الإفصاح، نفذت شركة الاستثمارات الوطنية عملية شراء بتاريخ 20 سبتمبر 2026، شملت 120 ألف سهم من أسهم أركان الكويت العقارية بسعر 0.346 دينار كويتي للسهم.

«كميفك» توقع اتفاقية صانع سوق على سهم «المدار»

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» توقيع اتفاقية صانع سوق على الورقة المالية الصادرة عن شركة المدار الكويتية القابضة. وأوضحت الشركة أنها ستبدأ مزاولة نشاط صانع السوق بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل لدى البورصة.

أكدت «كميفك»، في بيانها، عدم وجود أثر جوهري للمعلومة على المركز المالي للشركة.. وفي بيان منفصل، أعلنت البورصة موافقتها على تسجيل «كميفك» كصانع سوق على أسهم «المدار» اعتباراً من غدٍ الثلاثاء.

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

«تاسي» يتراجع 0.63%.. وتوقعات متفائلة بارتداد إيجابي للمؤشر



أغلق المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تاسي» بتعاملات الاثنين على تراجع نسبته 0.63%، فاقداً 67.69 نقطة، لينتهي الجلسة عند مستوى 10,681.82 نقطة. وسجلت التعاملات نشاطاً على مستوى قيمة وكميات التداولات؛ حيث ارتفعت قيمة التداولات إلى 3.606 مليار ريال مقابل 2.61 مليار ريال بتعاملات الأحد، كما زادت كميات الأسهم المتداول عليها من 148.51 مليون سهماً بالجلسة الماضي إلى 198.22 مليون سهماً بجلسة الاثنين. وتراجعت أغلب أسهم السوق الرئيسي بإجمالي 180 شركة تصدرها «توبي» بانخفاض نسبته 5.85% ليغلق عند مستوى 5.63 ريال، فيما تمكنت 79 شركة من إنهاء جلسة الاثنين على ارتفاع، أبرزها «أيان» بمكاسب بلغت 8.82% لينتهي الجلسة عند مستوى 9.25 ريال للسهم. بعد كسر 10,700 نقطة.. ماذا يحتاج «تاسي»؟ وتعليقاً على أداء السوق، قال المحلل بأسواق المال، عادل الحويل، إن مؤشر «تاسي» أنهى تعاملات جلسة الاثنين دون مستوى 10,700 نقطة، فيما تحسنت السيولة مقارنة مع جلسة أمس. وفنياً، لفت الحويل، إلى أن منطقة 10,700–10,750 تمثل نقطة دعماً مهماً؛ والثبات فوقها قد يدعم ارتداداً نحو 10,800 ثم 10,900 نقطة، بينما كسر 10,700 بسيولة مرتفعة قد يزيد الضغوط البيعية.

وتابع: «بالنسبة للمستويات الحالية، 10,700 نقطة هي منطقة المراقبة الأولى؛ المحافظة عليها مع تحسن السيولة تعطي فرصة لبناء قاعدة، بينما استعادة 10,800–10,900 بتداولات قوية ستكون إشارة أكثر أهمية على عودة الثقة». ونوه، بأن النفط يظل عاملاً مهماً للسوق، خصوصاً لقطاع الطاقة؛ إلا أن ارتفاع الأسعار المرتبط بالتوترات الجيوسياسية قد لا ينعكس بالكامل على «تاسي»؛ مع استمرار تأثيره في شهية المخاطرة.

ويرى الحويل، أن السوق يحتاج إلى استقرار جيوسياسي، ووضوح في مسار النفط والفائدة، بالإضافة إلى تحسن أرباح الشركات، مشيراً إلى أنه إذا اجتمعت هذه العوامل مع تجاوز فني مصحوب بارتفاع السيولة، يصبح دخول السيولة الجديدة أكثر وضوحاً.

وحول تعميم هيئة السوق المالية الموجه إلى مؤسسات السوق المالية بإلزام صناديق النقد بعدم تجاوز استثماراتهم خارج المملكة 5%، يرى الحويل، أنه يأتي في وقت يعاني فيه السوق من ضعف السيولة، ولذلك يمثل عامل دعم نفسي وهيكل مهم، لكنه لن يكون وحده كافياً لعكس الاتجاه، وإذا تزامن مع استقرار النفط وتحسن البنوك وعودة السيولة فوق مستوياتها الأخيرة، فقد يتحول أثره من خبر تنظيمي

يدفعها لتوزيعات أرباح متوازنة». وترى «رمسيس»، أنه من الممكن أن يكون هناك تحسن في الحالة السياسية في المنطقة وتحقيق هدوء نسبي مع دخول المفاوضات حيز الجدية وبدعم من تفعيل اتفاقية الدفاع السعودية المشتركة، مما قد يسمح بتمرير مليارات البراميل من النفط الخام عبر مضيق هرمز، متوقعة ارتفاع الطلب على الطاقة وخاصة في الدول الأوروبية مع دخول فصل الشتاء.

ولفتت الانتباه، إلى أن تحسن السيولة قد يدفع المؤشر إلى ارتفاعات تدريجية وعودة المؤسسات الأجنبية لضخ سيولة جديدة بالسوق، وهذا يتم بخطط تحفيزية من الجهات التنظيمية وإظهار نقاط القوة في الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على القطاعات غير النفطية.

وأشارت إلى أن عودة المستثمرين الأجانب للشراء بالسوق السعودي مرتبط بالاستقرار الجيوسياسي، لافتة إلى أنه من الأفضل التوجه إلى مائدة المفاوضات بين أي أطراف تتعلق بنزاع لأن تكلفة الحرب تكون مرتفعة.

وأفادت محللة أسواق المال، بأن هناك قطاعات استطاعت أن تصمد أمام المبيعات مثل القطاعات المرتبطة بالمنتجات المنزلية والشخصية وقطاع الأدوية مع إعلان تعاون بين شركات سعودية وفرنسية لتوطين الصناعات الدوائية.

إلى محفز فعلي للسوق. توقعات بعودة «تاسي» فوق 11 ألف نقطة ومن جانبها، قالت المحللة بأسواق المال، حنان رمسيس، إن مؤشر «تاسي» يواصل تراجعته دون مستوى 10,700 نقطة، حيث توجد ضغوط بيعية من قبل المستثمرين الأجانب وهذا يعود لعدة أسباب؛ منها التوترات الجيوسياسية في المنطقة بسبب هجمات الحوثيين الإرهابية، وتأثر سلاسل الإمداد بتحركات تصدير النفط عبر مضيق هرمز، بالإضافة لتأثر خطوط إنتاج النفط التابعة لشركة «أرامكو» بسبب الهجمات، متوقعة إصلاحها والعودة للإنتاج مرة أخرى خلال أسابيع.

وأضافت رمسيس، أن قرار الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة تبعه قرار المركزي السعودي برفع معدل الريبو العكسي مما يرفع تكلفة التمويل، وهذا إيجابي لقطاع البنوك ولكن سلبي لقطاعات أخرى.

وتابعت: «قد نرى ارتداداً لسهم «أرامكو» مرة أخرى، المؤشر يقترب حالياً من مستوى الدعم عند 10,500 نقطة، وسيعاود الارتفاع إلى 10,800 نقطة ثم إلى 11,300 نقطة بدعم من مشتريات المستثمرين السعوديين والخليجيين، مع وصول بعض الأسهم لنقاط دعم مهمة، كما أن أغلب الشركات حققت نتائج جيدة في الفصل الأخير مما قد

الأجانب يسجلون صافي بيع في الأسهم السعودية بقيمة 1.11 مليار ريال خلال أسبوع

57.94% من المشتريات الأسبوعية، مقابل مبيعات بلغت 11.136 مليار ريال، وكانت تشكل 52.03% من المبيعات الأسبوعية.

ودعم الأفراد والمؤسسات تعاملات السعوديين في الأسبوع الماضي؛ بتسجيلهم صافي شراء بقيمة 712.93 مليون ريال، و551.18 مليون ريال على الترتيب. وبلغت مشتريات الأفراد 9.669 مليار ريال؛ لتمثل نحو 45.18% من إجمالي المشتريات، مقابل مبيعات قدرها 8.95 مليار ريال.

وفي المقابل بلغت مشتريات المؤسسات 2.73 مليار ريال بنسبة تشكل 12.76% من إجمالي المشتريات، مقابل مبيعات بقيمة 2.18 مليار ريال.

الأسبوعية بالسوق، مقابل عمليات بيع بلغت قيمتها 9.86 مليار ريال، وكانت تمثل 46.09% من المبيعات الأسبوعية.

وغلب البيع على تعاملات الأجانب في الأسبوع الماضي؛ حيث سجلت المؤسسات صافي بيع بقيمة 1.10 مليار ريال، والمحافظ المدارة بواقع 15.36 مليون ريال، فيما سجل الأفراد صافي شراء بواقع 3.72 مليون ريال. وبالمثل، غلب البيع على تعاملات الخليجيين بإجمالي 403.410 مليون ريال، مقابل مشتريات بلغت 245.91 مليون ريال.

وعلى جانب تعاملات المستثمرين السعوديين، شهدت تنفيذ عمليات شراء بقيمة 12.40 مليار ريال، وتمثل

سجل المستثمرون الأجانب مبيعات في الأسهم السعودية خلال تعاملات الأسبوع الماضي المنتهي في 17 سبتمبر الحالي، بالإضافة إلى اتجاه الخليجيين للبيع أيضاً، مقابل صافي شراء للمستثمرين السعوديين بضغط من الأفراد.

وأظهر التقرير الأسبوعي لشركة «تداول السعودية»، اتجاه الأجانب والخليجيين للبيع بصافي 1.11 مليار ريال و157.5 مليون ريال على التوالي، مقابل اتجاه السعوديين للشراء بصافي 1.26 مليار ريال.

وشهدت تعاملات الأسبوع الماضي في السوق السعودي تسجيل الأجانب عمليات شراء إجمالية بقيمة 8.76 مليار ريال، شكلت 40.92% من المشتريات

بورصات خليجية

أسهم أبوظبي تفقد 38 مليار درهم من قيمتها السوقية



للأوراق المالية بختام التعاملات؛ حيث تصدر قطاع الرعاية الصحية قائمة الارتفاعات بففرة قوية بلغت 5.12%، فيما جاء قطاع المستهلك التقديري على رأس القطاعات المتراجعة بنسبة 1.57%

وتصدر سهم بيور هيلث القابضة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بنمو نسبته 6.343%. أداء قطاعات السوق تباين أداء مؤشرات القطاعات في سوق أبوظبي

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الاثنين على تراجع حاد بنسبة 1.613%، فاقدا 165.69 نقطة ليستقر عند مستوى 10106.07 نقطة. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات بختام الجلسة نحو 843.549 مليون درهم، جرى تحقيقها من خلال التعامل على 280.888 مليون سهم، عبر تنفيذ 21.138 صفقة. وتراجعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى 2.640 تريليون درهم بختم التعاملات، مقارنة بـ 2.678 تريليون درهم في ختام جلسة الجمعة الماضية، لتسجل خسائر قدرها 38 مليار درهم، بنسبة تراجع بلغت 1.419%. وعلى صعيد حركة الأسهم، انخفضت أسعار أسهم 52 شركة، بينما ارتفعت أسعار أسهم 30 شركة، في حين حافظت 51 شركة على مستوياتها السابقة دون تغيير. تصدر سهم الشركة العالمية القابضة قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بختام التعاملات، بنسبة هبوط بلغت 4.583.

مؤشر بورصة مسقط يتراجع 29.69 نقطة بنسبة 0.39%



أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الاثنين، متراجعا بنسبة 0.39%، بإقفاله عند مستوى 7,550.45 نقطة، خاسرا 29.69 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الأحد. وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.56%؛ بضغط سهم أسيا للنقل البحري القيادي المتراجع بنسبة 4.13%، وتراجع سهم الغاز الوطنية القيادي بنسبة 1.75%. وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.36%؛ مع تقدم سهم صناعة مواد البناء القيادي على المتراجعين بنسبة 9.64%، وتراجع سهم الأنوار للسيراميك القيادي بنسبة 1.96%. وكان المالي أقل القطاعات تراجعا بنسبة 0.14%؛ متأثرا بتراجع سهم عمان والإمارات للاستثمار القابضة القيادي بنسبة 4.76%، وتراجع سهم تكافل عمان القيادي بنسبة 1.64%.. وحد من تراجع القطاع المالي صادرة سهم شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار للرابحين بنسبة 2.41%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 14.12%، إلى 120.11 مليون ورقة مالية، مقابل 105.25 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 6%، خلال الجلسة إلى 33.74 مليون ريال، مقارنة بنحو 31.83 مليون ريال جلسة الأحد. وتصدر سهم بنك صحر الدولي الأسهم النشطة حجما وقيمة بتداول 40.65 مليون سهم، بقيمة 7.69 مليون ريال.

مؤشر سوق دبي المالي يغلق على ارتفاع هامشي بنسبة 0.05%



أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الاثنين على ارتفاع طفيف بنسبة 0.05% مضيفا 3.01 نقطة ليستقر عند مستوى 5960.24 نقطة. وسجلت السيولة الإجمالية في السوق نحو 528.986 مليون درهم، نتاج التعامل على 269.842 مليون سهم عبر تنفيذ 12,230 صفقة. وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة إلى 973.145 مليار درهم، مقارنة بـ 971.663 مليار درهم في ختام جلسة الجمعة الماضية، لتسجل مكاسب قدرها 1.482 مليار درهم. وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 17 سهما، بينما انخفضت أسعار 30 سهما، وحافظت 10 أسهم على مستوياتها السابقة دون تغيير. تصدر سهم أجياليتي للمخازن العمومية قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا بنهاية تعاملات، بعدما قفز بنسبة 7.82%. وتصدر سهم شركة المزاي القابضة قائمة الأسهم الأكثر تراجعا هبوط بلغت 4.96%. أداء قطاعات السوق تباين الأداء القطاعي في سوق دبي المالي بختام تعاملات الاثنين؛ حيث تصدر القطاع المالي قائمة الارتفاعات بنسبة 1.197%، تلاه قطاع الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 0.477%. وفي المقابل، جاء قطاع العقارات على رأس القطاعات المتراجعة بنسبة 1.224%، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية بهبوط نسبته 0.947%، بينما استقرت مؤشرات قطاعي الاتصالات والمواد الأساسية دون تغيير.

بورصات خليجية

بورصة قطر تغلق على ارتفاع
طفيف بنسبة 0.09%

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة هامشياً؛ بدعم صعود 4 قطاعات. فيما ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.09% ليصل إلى النقطة 9559.05، رابحاً 8.61 نقطة عن مستوى الأحد الماضي.

ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ2.34%، بينما تراجع 3 قطاعات على رأسها الصناعات بـ0.82%.

ارتفعت السيولة الإجمالية لبورصة قطر الاثنين 2.46 مليون ريال الأحد الماضي، وزادت أحجام التداول عند 212.58 مليون سهم، مقارنة بـ183.75 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 25.82 ألف صفقة، مقابل 18.98 ألف صفقة الأحد.

وبلغت السيولة الإجمالية لبورصة قطر الاثنين 2.46 مليار ريال، وتضمنت تنفيذ 6 صفقات على سوق السندات بقيمة تداول إجمالية تبلغ 2 مليار ريال. ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «قطر للوقود» ارتفاعات الأسهم البالغة 27 سهماً بـ3.87%، بينما تراجع 25 سهماً على رأسها «السينما» منخفضاً بـ5.44%، فيما استقرت 4 أسهم.

وجاء سهم «مسييد» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 69.59 مليون سهم؛ وسيولة بقيمة 73.01 مليون ريال. من جهته قال مدير الاستثمار بشركة الأهلي للوساطة المالية وليد الفقهاء إن الصورة الفنية لبورصة قطر لا تزال سلبية، موضحاً أن المؤشر يتحرك دون متوسطاته السعرية الرئيسية، سواء قصيرة أو طويلة المدى، ما يؤكد استمرار الاتجاه الهابط، رغم محاولات التماسك قرب مستوى 9500 نقطة.

وأوضح أن الضغوط البيعية تصاعدت منذ نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وظهرت بوضوح في نهاية تداولات الأسبوع الماضي، قبل أن تمتد إلى جلسة أمس، مشيراً إلى أن المؤشر ما زال يتحرك ضمن مسار هابط من الناحية الفنية.

وفيما يخص سهم «صناعات قطر»، قال إن أدائه الأخير يختلف عن بقية السوق، إذ استفاد في نهاية تداولات الخميس الماضي من مراجعة مؤشرات «فوتسي»، ما دفعه إلى الارتفاع بنحو 4% نتيجة عمليات إعادة التوازن وإعادة التموضع من قبل مؤسسات أجنبية، لكنه عاد لاحقاً للتراجع بفعل عمليات جني الأرباح.

معنويات المستثمرين، بل امتدت إلى الجوانب التشغيلية للشركات الصناعية والقيادية، ما أضاف ضغوطاً إضافية على السوق إلى جانب تأثير ارتفاع أسعار الفائدة. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، قال إن رفع أسعار الفائدة قد يدعم هوامش الفائدة نظرياً، إلا أن الواقع أكثر تعقيداً، مشيراً إلى أن ارتفاع تكلفة الاقتراض قد يؤدي إلى تراجع الطلب على الائتمان وإبطاء نمو الإقراض داخل القطاع المصرفي.

وأضاف أن ارتفاع الفائدة قد يرفع أيضاً مخاطر القروض المتعثرة ويؤثر على جودة الأصول، ما يجعل التأثير على البنوك مزدوجاً بين الاستفادة من الهوامش وضغوط الائتمان. وأوضح أن مؤشر القطاع المصرفي تراجع بأكثر من 5% منذ بداية العام، كما كان تفاعله سلبياً مع قرارات رفع الفائدة خلال الجلسات الأخيرة.

ونبه إلى أن نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي القطري تبلغ نحو 139%، الأمر الذي قد يزيد من حساسية القطاع تجاه ارتفاع أسعار الفائدة. وأضاف أن تأثير هذه الزيادات لن يقتصر على البنوك، بل سيمتد إلى قطاعات أخرى، من بينها العقارات والصناعة، عبر رفع تكاليف التشغيل والتمويل وإعادة تمويل المشروعات.

وأضاف أن المستثمرين في السوق القطرية يعيدون حالياً تسعير المخاطر الجيوسياسية المتزايدة، في ظل التطورات المتلاحقة في المنطقة، مؤكداً أن هذه المخاطر تدفع المتعاملين إلى إضافة علاوات مخاطر أعلى على الأصول القطرية. كما نبه إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على تكلفة رأس المال وخدمة الديون، خاصة لدى الشركات ذات المديونية المرتفعة.

وأشار إلى أن الشركات الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها «صناعات قطر» و«قامكو» و«أم سعيد»، تواجه مخاطر تشغيلية مرتبطة بسلاسل الإمداد وحركة الشحن عبر مضيق هرمز. وأضاف أنه رغم عدم وجود تعطلات رئيسية في الوقت الراهن، فإن هذه المخاطر تؤثر سلباً على تقييمات المستثمرين، كما تحد من استفادة بعض الشركات من ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة القيود المرتبطة بالتصدير.

وأكد أن التوترات الجيوسياسية تمثل العامل الرئيسي وراء تراجع مؤشر السوق بنحو 11% منذ بداية العام، مشيراً إلى أن النصف الأول من عام 2026 شهد صافي مبيعات من قبل المؤسسات الأجنبية بنحو 425 مليون ريال، إلى جانب عمليات تخارج وإعادة توازن مرتبطة بمراجعات مؤشري «إم إس سي آي» و«فوتسي».

وأوضح أن المخاطر الجيوسياسية لم تؤثر فقط على

بورصة البحرين تتراجع
بنسبة 0.42%

وسهم بنك السلام بـ0.9%، وسهم بنك البحرين الوطني بـ0.38%. بينما تصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً، سهم عقارات السيف بـ0.82%، تلاه سهم مجمع البحرين للأسواق الحرة بـ0.5%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم ألمنيوم البحرين بتداول 718.29 ألف سهم بسعر 0.805 دينار للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 509.96 ألف سهم بسعر 0.22 دينار للسهم.

أنهت بورصة البحرين تعاملات الاثنين، على تراجع بضغط قطاعي المال والمواد الأساسية. ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.42%، إلى مستوى 1911 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.93 مليون سهم، بقيمة 937.5 ألف دينار، توزعت على 156 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً، سهم ألمنيوم البحرين بـ1.23%، تلاه سهم بنك جي إف إتش بـ0.95%،



بورصات عالمية

ارتفاع عقود الأسهم الأمريكية مع انخفاض أسعار النفط



في البورصات الأمريكية عقب إعلان ترامب عن اتفاق أمني شهدت أسهم الشركات الأمريكية المرتبطة بجرينلاند قفزة في التداولات التي تسبق افتتاح السوق الرسمي، وذلك بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن اتفاق أمني يتعلق بالجزيرة الواقعة في القطب الشمالي.

وسجلت أسهم شركة «جرينلاند إنيرجي» (Greenland Energy) ارتفاعاً هائلاً تجاوز 144% خلال تعاملات ما قبل الافتتاح، في حين صعدت أسهم شركة «جرينلاند ماينز» (Greenland Mines) بنحو 70%، وارتفعت أسهم شركة «كريتيكال ميتالز كورب» (Critical Metals Corp) بأكثر من 30%.

وينص الاتفاق -المتوقع توقيعه خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الأسبوع- على إبرام معاهدة بين الولايات المتحدة والدنمارك وجرينلاند لتطوير وجود عسكري كبير في الجزيرة، رغم أن التفاصيل الرئيسية للاتفاق لم يُعلن عنها بعد.

وقد يزيد ذلك من أهمية القمة المرتقبة هذا الأسبوع بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ، والتي ستتناول قضايا الرسوم الجمركية، والمعادن الحيوية، والذكاء الاصطناعي، ومسائل اقتصادية أخرى. وكان وزير الخزانة سكوت بيسنر قد التقى بنائب رئيس الوزراء الصيني «هي ليفنغ» قبيل هذه الزيارة.

وكتب جيفري روتش، كبير الاقتصاديين في شركة «إل بي إل فاينانشال» (LPL Financial): «إن الصراع الجيوسياسي ذاته الذي يرفع أسعار الطاقة هو أيضاً ما يبقي الاحتياطي الفيدرالي متمسكاً بسياسة نقدية متشددة، وهو ما يضغط على شركات التكرير الصينية». وأضاف أن اللجنة التي يشارك فيها كيفن وارث (المرشح لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي) «ربطت توقعاتها بشأن التضخم باستقرار أسواق النفط، كما أن الحسابات المالية لـبكين تعتمد على المتغير نفسه». منذ ساعة واحدة ارتفاع حاد في أسهم الشركات المرتبطة بجرينلاند والمدرجة

شهدت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية ارتفاعاً يوم الاثنين تزامناً مع تراجع أسعار النفط، حيث تتطلع «وول ستريت» إلى التعافي بعد أسبوع اتسم معظمه بالخسائر.

وقفزت العقود الآجلة لمؤشر «داو جونز» الصناعي بمقدار 407 نقاط، أي بنسبة 0.8%، كما ارتفعت العقود الآجلة لمؤشري «إس أند بي 500» و«ناسداك 100» بنسبة 0.7% و1.1% على التوالي.

وانخفض سعر الخام الأمريكي بنسبة 3% ليصل إلى 97.09 دولاراً للبرميل، في حين تراجع خام برنت القياسي العالمي بأكثر من 3% أيضاً ليصل إلى 100.50 دولار.

وتأتي هذه التحركات في أعقاب تصعيد أخير في الأعمال العدائية بمنطقة الشرق الأوسط خلال عطلة نهاية الأسبوع؛ إذ أعلنت جماعة الحوثي المدعومة من إيران أنها شنت هجمات بصواريخ وطائرات مسيرة على المملكة العربية السعودية يوم السبت. وفي وقت لاحق من نفسه، حذرت وزارة الخارجية الأمريكية المواطنين الأمريكيين بضرورة إعادة النظر في السفر إلى الشرق الأوسط، وذلك في ظل تبادل الولايات المتحدة وإيران التهديدات باستئناف الهجمات.

ومع ذلك، أشار محللون في «جي بي مورغان» مؤخراً إلى أن تدفقات النفط «لا تزال قوية بشكل مفاجئ» رغم الاضطرابات الأخيرة.

وكان مؤشر «داو جونز» قد تراجع بنسبة 1.7% الأسبوع الماضي، مسجلاً أسوأ أداء له منذ شهر مارس، بينما انخفض مؤشر «إس أند بي 500» بنحو 0.1%، في حين كان مؤشر «ناسداك» - الذي تهيمن عليه شركات التكنولوجيا - هو الوحيد الذي حقق مكاسب، مرتفعاً بنسبة 0.7%.

وكان الاحتياطي الفيدرالي قد رفع أسعار الفائدة الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، في وقت تكافح فيه الولايات المتحدة لكبح جماح التضخم المستعصي وارتفاع عوائد السندات. ولا تزال أسعار النفط تحوم حول مستوى 100 دولار للبرميل، كما أن عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات يقترب أيضاً من مستوى 5%.

مورغان ستانلي: الأسهم الأمريكية مهددة بتراجع 7% حال ارتفاعت أسعار الطاقة أكثر

الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام، في خطوة عكست استمرار معركته ضد التضخم.

أرباح الشركات ما زالت مصدر الدعم

ورغم هذه التحديات، لا يزال كثير من استراتيجيي وول ستريت يراهنون على استمرار زخم الأسهم الأمريكية بفضل قوة الأرباح.

وأشارت مؤسسات مثل جي بي مورغان وغولدمان ساكس إلى أن الأرباح الصحية للشركات قد تواصل دعم السوق، في حين حذر محللون لدى بنك أوف أميركا من أن مراكز المستثمرين ما زالت متفائلة أكثر من اللازم في وقت يتباطأ فيه نمو الأرباح.

ويلسون يفضل الأسهم الكبرى

وواصل مايكل ويلسون، الذي يعد من أكثر الأصوات نفوذاً تجاه الأسهم الأمريكية هذا العام، توصيته بالتركيز على الشركات الكبرى ذات الجودة العالية. كما أشار إلى تحسن الزخم في قطاعات الخدمات والشركات ذات الأصول الخفيفة، معتبراً أنها من أبرز المستفيدين من البيئة الاقتصادية الحالية.

حتى انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر، لكنه حافظ في الوقت نفسه على نظريته الإيجابية للأسهم الأميركية على المدى المتوسط.

ورجح أن تدعم قوة أرباح الشركات موجة صعود جديدة بنهاية العام تدفع مؤشر S&P 500 نحو 8000 نقطة، أي بزيادة تقارب 5% عن مستوياته الحالية.

التضخم والعوائد يضغطان على وول ستريت

وجاءت تحذيرات مورغان ستانلي بعدما تحركت الأسهم الأميركية في نطاق محدود منذ تسجيل مستويات قياسية في منتصف أغسطس، وسط مخاوف المستثمرين بشأن التضخم.

وتزامن ذلك مع استقرار عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات قرب 5%، بينما لا تزال أسعار خام غرب تكساس الوسيط مرتفعة بنحو 43% مقارنة بأدنى مستوياتها المسجلة في يوليو، رغم تراجعها إلى ما دون 100 دولار للبرميل.

كما رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة

حذر بنك مورغان ستانلي من أن الأسهم الأميركية قد تتعرض لموجة تصحيح جديدة على المدى القصير إذا استمرت أسعار الطاقة في الارتفاع أو تصاعدت تقلبات سوق السندات، رغم استمرار قوة أرباح الشركات.

ويرى فريق الاستراتيجيين بقيادة مايكل ويلسون أن مؤشر S&P 500 قد يتراجع إلى مستوى 7100 نقطة في حال تشددت الأوضاع المالية أكثر أو شهدت أسعار الطاقة ارتفاعاً حاداً، وهو ما يعني هبوطاً بنحو 7% مقارنة بإغلاق يوم الجمعة.

وأوضح ويلسون أن أرباح الشركات القوية ساعدت الأسهم الأميركية على مقاومة الضغوط الناتجة عن ارتفاع عوائد السندات خلال الأشهر الماضية، إلا أن تقييمات السوق تراجعت خلال الأشهر الأربعة الأخيرة إلى أدنى مستوياتها منذ مارس، وفقاً لما ذكرته «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية Business».

تقلبات حتى الانتخابات

وتوقع ويلسون ارتفاع مستوى التقلبات في الأسواق

بورصات عالمية

ارتفاع مؤشرات الأسهم الآسيوية وتراجع أسعار النفط قبل اجتماع ترامب وشي

وتراجعت أسعار النفط، صباح الاثنين، مع زيادة حركة السفن وتدفقات الطاقة عبر مضيق هرمز، على الرغم من أن المضيق لا يزال مغلقاً إلى حد كبير، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، كما أسهمت التوترات بين السعودية والحوثيين المدعومين من إيران، إلى جانب إغلاق السعودية لخط أنابيب نفط رئيسي، في زيادة الضغوط على إمدادات النفط العالمية.

وتراجع سعر خام برنت، القياسي العالمي لأسعار النفط، بنسبة 2.1% ليصل إلى 101.67 دولاراً للبرميل، بينما كان يدور سعره حول 72 دولاراً للبرميل قبل اندلاع الحرب مع إيران في أواخر فبراير الماضي. كما تراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 2.2% ليصل إلى 93.99 دولاراً للبرميل.

وفي أسواق العملة، ارتفع سعر الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني، ليصل إلى 157.02 ين ياباني من 156.81 ين، فيما تراجع سعر اليورو ليصل إلى 1.1476 دولار من 1.1483 دولار.



الهندي بنسبة 0.6%.

وأغلقت مؤشرات الأسهم الرئيسية في بورصة «وول ستريت» الأميركية على تباين، مع نهاية تداولات الجمعة الماضي، حيث صعد مؤشر ستاندرد أند بورز 500 الأوسع نطاقاً بنسبة 0.2%، فيما أنهى مؤشر داو جونز الصناعي جلسة التعاملات متراجعا بنسبة 0.2%، وارتفع مؤشر ناسداك المجمع لأسهم التكنولوجيا بنسبة 0.4%.

وسجل مؤشر هانغ سينغ في هونغ كونغ ارتفاعاً بنسبة 0.6% ليصل إلى 24,891.58 نقطة، كما ارتفع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.6% ليصل إلى 3,933.37 نقطة.

وستغلق السوق اليابانية حتى يوم الأربعاء المقبل بمناسبة عطلة رسمية.

واستقر مؤشر ستاندرد أند بورز إيه إس إكس 200 الأسترالي عند 8,730.40 نقطة، دون تغيير تقريباً، وارتفع مؤشر سينسكس

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية الاثنين، مع ترقب المستثمرين لآخر التطورات قبيل الاجتماع المرتقب بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ خلال الأسبوع الجاري في واشنطن، والذي قد يتناول قضايا التجارة والذكاء الاصطناعي والشؤون الجيوسياسية.

كما ارتفعت أسهم شركات التكنولوجيا في آسيا مدفوعة بالطفرة في مجال الذكاء الاصطناعي، على الرغم من دعوة قادة شركات التكنولوجيا الأميركية إلى إبطاء وتيرة تطوير الذكاء الاصطناعي بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة.

وصعد مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بنسبة 1.8% ليصل إلى 7,018.98 نقطة، حيث ارتفع سهم شركة سامسونغ إلكترونيكس بنسبة 5%، كما ارتفع سهم شركة «إس كيه هاينكس»، لصناعة رقائق الذاكرة بنسبة 1%.

وزاد مؤشر تايكس التايواني بنسبة 1.1%، حيث ارتفع سهم شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات، الرائدة في صناعة رقائق الذكاء الاصطناعي، بنسبة 0.6%.

الأسهم الأوروبية ترتفع بدعم التكنولوجيا وتراجع النفط شركات الرقائقي تقود المكاسب

ارتفعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات أمس ، مدعومة بمكاسب قوية لأسهم التكنولوجيا وتراجع أسعار النفط للجلسة الرابعة على التوالي، ما ساهم في تهدئة مخاوف المستثمرين وتعزيز الإقبال على الأصول عالية المخاطر. وصعد المؤشر الأوروبي «ستوكس 600» بنسبة 0.56% إلى 638.98 نقطة، بعدما أنهى الأسبوع الماضي على انخفاض بلغ 0.6%.

كما سجلت معظم البورصات الأوروبية مكاسب، فيما ارتفع المؤشر الألماني «داكس» بنسبة 0.76% مع استيعاب المستثمرين نتائج انتخابات محلية في شمال شرق ألمانيا، والتي أظهرت تصدر حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف من حيث عدد الأصوات.

وفي المقابل، تراجع مؤشر قطاع الطاقة بنسبة 0.62% متأثراً بانخفاض أسعار النفط، بعدما أشارت تقارير إلى أن الإمدادات من منطقة الخليج جاءت أعلى من التوقعات السابقة رغم استمرار الصراع في الشرق الأوسط.

واستفاد قطاع السفر من تراجع تكاليف الوقود، ليرتفع مؤشره 0.86%، بينما تصدر قطاع التكنولوجيا المكاسب بين القطاعات بصعود يقارب 2% بدعم من الأداء القوي لأسهم الشركات المرتبطة بصناعة الرقائقي الإلكترونية، ومن بينها «سوتيك» و«أيكسترون».

وتابع المستثمرون أيضاً بيانات من السويد أظهرت تراجع توقعات التضخم طويلة الأجل لدى المؤسسات المالية وقطاع الأعمال خلال سبتمبر، في إشارة إلى انحسار الضغوط التضخمية المتوقعة.

كما تتربع الأسواق اجتماعاً مرتقباً هذا الأسبوع بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ بحثاً عن مؤشرات بشأن العلاقات التجارية وأفاق الاقتصاد العالمي.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، تراجع سهم «أسترازينيكا» 0.32% رغم إعلان الشركة حصول عقار «إنهيرتو» لعلاج السرطان على توصية بالموافقة عليه في الاتحاد الأوروبي لعلاج بعض حالات سرطان الثدي المبكرة.

وفي المقابل، ارتفع سهم «نوردنت» السويدي 4.6% بعد إعلان برنامج لإعادة شراء الأسهم، بينما هبط سهم شركة التكنولوجيا الحيوية «إيبسن» بأكثر من 6%.

تحركات تحوطية...

«الفيدرالي» وبنك إنجلترا يدققان في انكشاف البنوك على «حيثان التداول» خسائر «Jane Street» المرتبطة باستثمارات الذكاء الاصطناعي ترفع الحذر التنظيمي

أفادت صحيفة «فاينانشال تايمز» بأن بنك إنجلترا ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يستفسران من البنوك العالمية عن انكشافها (حجم تعاملاتها ومخاطرها) على شركات التداول الكبرى، وذلك في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها صندوق التحوط «سيتويشنال أويرنس» (-Situa tional Awareness) وتسببت في خسائر فادحة لشركة «جين ستريت» (Jane Street).

وكان الصندوق، الذي يركز على الذكاء الاصطناعي ويديره الباحث السابق في شركة «أوبن إيه آي» ليوبولد أشينبرينر، قد اضطر لبيع معظم محفظته من الأسهم العامة لشركة «سيتايل سيكيوريتيز» بعد موجة بيع حادة طالت أسهم شركات الذكاء الاصطناعي والرقائقي الإلكترونية؛ مما ساهم في تكبد «جين ستريت» خسائر بلغت 15 مليار دولار في ذلك الشهر.

وذكر تقرير الصحيفة، نقلاً عن مصادر مطلعة، أن البنوك المركزية تسعى حالياً للحصول على معلومات حول شهية شركات التداول للمخاطرة، وكيفية تطور انكشاف البنوك عليها خلال يوم التداول، وآليات عمل ضوابط المخاطر. ولم يتسن لوكالة رويترز التحقق من التقرير على الفور، كما لم يستجب كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا وشركة «جين ستريت» فوراً لطلبات التعليق التي أرسلتها رويترز خارج أوقات العمل الرسمية.

وكانت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية قد أصدرت الشهر الماضي مذكرات استدعاء لبنوك في «وول ستريت»، بما في ذلك «غولدمان ساكس» و«جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا»، في إطار فحصها لأنشطة التداول واستخدام الرافعة المالية من قبل صندوق «سيتويشنال أويرنس» عقب أزمة التي كادت تؤدي إلى انهياره؛ وشمل ذلك فحص الصفقات التي أدت إلى طلبات تغطية الهامش ومراسلات الصندوق مع الجهات المقرضة.

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

21 سبتمبر 2026

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل القيمة المتداولة		عوائد القطاعات					أداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
المؤشر	القيمة (مليون سهم)	من بداية العام	من بداية الشهر	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	القطاع	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)		
مؤشر السوق العام	9,183.34	12.82%	2.13%	2.81%	8,846.5	▼	بورصة الكويت	0.01%	1.1%	3.32%	9,183.34	▲
مؤشر رئيسي 50	11,255.90	13.47%	2.34%	0.48%	1,957.3	▲	الطاقة	(54.7)	2.34%	29.54%	11,255.90	▼
مؤشر السوق الرئيسي	9,420.82	13.47%	2.06%	(0.16%)	908.3	▲	مواد أساسية	(14.8)	2.06%	13.47%	9,420.82	▼
مؤشر السوق العام	8,846.45	(0.69%)	(0.57%)	(0.02%)	746.2	▼	صناعية	(1.6)	(0.57%)	(0.69%)	8,846.45	▼
القيمة السوقية (مليون د.ك.)	53,353.77	(0.34%)	(0.59%)	(0.01%)	1,276.8	▼	سلع استهلاكية	(4.1)	(0.59%)	(0.34%)	53,353.77	▼
					641.4	=	رعاية صحية					
					2,295.0	▼	الخدمات الاستهلاكية					
					1,399.4	▼	إتصالات					
					2,107.6	▲	بنوك					
					2,423.8	▼	التأمين					
					2,018.5	▼	العقل					
					1,841.6	▼	خدمات مالية					
					10,476.0	▼	تكنولوجيا					
					357.9	▲	متنوع					

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي	
			2025	2026
القيمة المتداولة (مليون سهم)	303.3	(12.6%)	458.6	329.2
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	89.4	(2.4%)	106.2	85.8
عدد الصفقات	22,042	(10.4%)	23,365	21,841

الاسم	المختصر للشركة المدرجة	إغلاق (د.ك.)	التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	الكمية المتداولة منذ بداية العام	معدل دوران السهم	عائد التوزيعات	مضاعف السعر	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إغلاق خلال 52 أسبوع (د.ك.)	إغلاق خلال 52 أسبوع (د.ك.)
وطني		0.855	7.0	0.8%	2,392	2,800	13%	4.1%	13.4	1.73	7,848.8
خليج ب		0.341	1.0	0%	1,430	4,191	24%	2.6%	25.6	1.69	1,429.6
تجاري		0.523	9.0	2%	69	135	1%	6.8%	9.3	1.42	1,146.0
اهلي		0.305	5.0	2%	502	1,639	24%	3.3%	12.3	1.20	838.3
الوطني		0.250	0.0	0%	1,046	4,174	63%	3.0%	14.3	1.24	469.5
برقان		0.180	1.0	1%	639	3,566	13%	3.3%	20.9	0.90	769.3
بيتك		0.770	0.0	0%	5,214	6,771	10%	3.1%	23.3	2.62	15,223.3
بنك بوبيان		0.658	-1.0	0%	375	572	7%	1.1%	30.2	3.16	3,105.5
بنك وربة		0.269	0.0	0%	486	1,800	24%	1.9%	23.8	1.55	1,270.5
البنوك				-0.9%	12,153	25,646			3.1%	20.9	32,101
سنرجي		0.238	3.0	1%	35	147	264%	0.0%	53.8	2.49	24.1
بترونية		0.840	76.0	10%	36	47	2%	5.1%	14.1	1.33	151.9
نابسكو		1.381	1.0	0%	0	0	0%	6.7%	8.9	2.34	134.0
بيت الطاقة		0.259	4.0	2%	22	86	158%	0.0%	NM	5.29	11.7
أنيار		0.252	-2.0	-1%	286	1,126	86%	2.6%	6.7	0.73	63.9
ألفنقا		0.265	1.0	0%	419	1,580	111%	1.1%	19.1	1.74	150.1
الطاقة				2.1%	799	2,986			3.9%	2.04	536
سبك ك		0.411	5.0	1%	16	40	10%	1.2%	17.3	1.25	26.7
بوبيان ب		0.725	-8.0	-1%	736	1,012	34%	3.4%	15.1	1.78	407.1
الكوت		0.780	0.0	0%	0	0	0%	5.1%	14.9	2.18	78.7
مواد أساسية				8.9%	753	1,052			3.4%	1.78	513
الخصوصية		0.270	-3.0	-1%	67	247	75%	1.1%	21.2	1.51	54.1
اسمنت		0.388	-2.0	-1%	0	1	5%	1.8%	28.0	1.22	276.6
كليات		1.655	-10.0	-1%	506	301	30%	4.2%	16.6	1.10	344.5
سفن		0.616	2.0	0%	1,074	1,743	85%	4.1%	14.8	1.54	122.1
بورتلاند		0.595	-4.0	-1%	83	140	19%	6.7%	28.0	0.79	59.6
ورقية		0.253	9.0	4%	116	455	54%	2.7%	27.9	1.39	25.1
معادن		0.207	2.0	1%	203	988	208%	0.0%	NM	2.47	18.7
أسيكو		0.615	-11.0	-2%	817	1,327	118%	0.0%	NM	6.59	203.2
الوظيفية للبناء		0.296	9.0	3%	1,151	3,939	40%	3.4%	36.6	1.22	106.3
المعدات		0.169	0.0	0%	126	748	590%	0.0%	NM	1.62	13.5
استهلاكية		0.097	-0.9	-1%	43	439	93%	0.0%	NM	0.98	29.2
مخازن		0.141	0.0	0%	628	4,486	62%	1.3%	1.06	1.06	359.9
تنظيف		0.319	-4.0	-1%	7,463	23,952	808%	0.9%	19.7	2.08	79.7
المعامل		0.325	-3.0	-1%	2	5	4%	4.5%	9.1	1.16	44.4
هيومن سوفت		2.344	-6.0	0%	170	73	19%	11.7%	9.1	3.46	315.9
امتيازات		0.365	0.0	0%	0	0	1%	0.0%	6.8	4.41	14.6
المشتركة		0.837	-7.0	-1%	1,235	1,474	71%	3.6%	8.3	1.99	143.2
يوبك		0.282	4.0	1%	248	889	24%	0.0%	NM	1.03	106.5
ميرد		0.165	2.0	1%	279	1,685	146%	3.0%	15.6	1.29	27.0
المتكاملة		0.374	3.0	1%	1,251	3,343	107%	4.0%	21.1	1.57	99.4
قيوين ا		0.142	-7.0	-5%	7	51	5%	4.3%	17.1	0.78	51.5
جي تي سي		0.420	-5.0	-1%	17	40	18%	6.7%	9.9	1.18	69.3
صناعية				-2.0%	15,486	46,325			3.8%	1.34	2,564
مواسي		0.169	1.0	1%	85	509	105%	0.0%	NM	2.44	35.4
ميزان		1.129	-3.0	0%	956	845	30%	4.0%	18.0	2.78	350.9
بلغ الاستهلاكية				-3.2%	1,041	1,354			4.0%	2.61	386
التقدم		0.550	0.0	0%	0	0	1%	0.0%	NM	2.54	108.9
ميدان		0.980	0.0	0%	0	0	0%	1.5%	18.6	2.06	198.5
رعاية صحية				2.3%	0	0			1.5%	2.30	307

نحو «مجمعات متخصصة» لماذا يتجه رجال الأعمال الكويتيون لبناء مجمعات مخصصة لسلاسل المطاعم والمقاهي؟ قراءة استراتيجية في أحدث توجهات الاستثمار العقاري التجاري بالكويت

بقلم الخبير العقاري – أحمد الفرج

تحول لافت في عقلية المستثمر الكويتي

يشهد السوق العقاري والتجاري في الكويت خلال المرحلة الحالية توجهًا استراتيجيًا متزايدًا لافتًا للانتباه: إقبال متنامٍ من رجال الأعمال والتجار الكويتيين على شراء أراضٍ استثمارية بهدف واحد ومحدد — بناء مجمعات مخصصة بالكامل لسلاسل المطاعم والمقاهي والكافيهات. هذا ليس مجرد نمط عابر أو موضة استثمارية مؤقتة، بل تحول جوهري في فلسفة الاستثمار العقاري التجاري نفسها، ينتقل بها من منطق «الأرض متعددة الاستخدامات التي تُؤجّر لأي نشاط» إلى منطق أكثر تخصصًا ونضجًا: «الأرض التي تُصمّم أصلاً لخدمة قطاع بعينه».

وكل تحول استراتيجي حقيقي في السوق، فإن هذا التوجه لا يأتي من فراغ، بل هو نتاج قراءة دقيقة لعدد من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المترامية على مدى السنوات الأخيرة. في هذا المقال، أحاول تفكيك أسباب هذا التوجه، وتحليل جدواه الاستثمارية، وتقديم قراءة عملية لمن يفكر في اللحاق بهذا الاتجاه أو الاستفادة منه.



لماذا التّن تحديداً؟ الأسباب الكامنة خلف هذا التوجه

أولاً: نضج قطاع المطاعم والمقاهي كقطاع استثماري قائم بذاته

لم يعد قطاع المطاعم والمقاهي في الكويت مجرد نشاط تجاري صغير أو مشروع فردي محدود النطاق، بل تحوّل خلال السنوات الأخيرة إلى صناعة متكاملة تضم سلاسل علامات تجارية محلية وإقليمية وعالمية، برأس مال ضخم وخطط توسع طموحة. هذا النضج خلق طلباً حقيقياً ومستمرّاً على مواقع مخصصة تلبي احتياجات هذا القطاع تحديداً: مساحات مصممة للمطابخ التجارية، أنظمة تهوية وصرف صحي ملائمة، مواقف سيارات كافية، وتموضع يضمن حركة مرور وزوار عالية على مدار اليوم.

ثانياً: تغيير نمط استهلاك المجتمع الكويتي
تغيّرت عادات الأسرة والفرد الكويتي بشكل ملموس خلال العقد الأخير: تزايد الاعتماد على تناول الطعام خارج المنزل، وارتفاع ثقافة «الجلسات» في المقاهي كنمط اجتماعي أساسي، وتحوّل هذه الأماكن من مجرد وجهة استهلاكية إلى وجهة اجتماعية وترفيهية بحد ذاتها. هذا التحول السلوكي خلق طلباً سوقياً حقيقياً يبرر اقتصادياً فكرة إنشاء مجمعات متخصصة بالكامل لهذا القطاع، بدل الاكتفاء بمحال متفرقة داخل مجمعات تجارية عامة.

ثالثاً: الدروس المستفادة من تجارب المجمعات العامة التقليدية

كثير من المستثمرين الذين خاضوا تجربة تأجير محال داخل مجمعات تجارية عامة (تضم أنشطة متنوعة كالملابس والإلكترونيات والخدمات) لاحظوا أن أنشطة المطاعم والمقاهي غالباً ما تكون العامل الأكثر جذباً للحركة والزيارات المتكررة، بينما تعاني الأنشطة الأخرى من تراجع مستمر بفعل تحول التسوق نحو المنصات الإلكترونية. هذه الملاحظة دفعت كثيراً من المستثمرين لإعادة التفكير: لماذا لا نبني من الأساس مجمعاً يتمحور بالكامل حول العامل الأكثر جذباً للحركة؟

رابعاً: منطق العائد الاستثماري المحسّن

من الناحية المالية البحتة، فإن تخصيص المجمع لقطاع واحد متجانس يحمل مزايا عملية واضحة: تسهيل إدارة المرافق المشتركة (كمواقف السيارات وساعات التشغيل الموحدة)، وقدرة أكبر على بناء هوية بصرية وتسويقية موحدة للمجمع نفسه كوجهة، وتقليل التنافس السلبي بين الأنشطة غير المتجانسة على نفس الموقف أو نفس ساعات الذروة.

القراءة الاستثمارية: هل هذا التوجه مبرر اقتصادياً؟

بصفتي متابعاً للسوق منذ سنوات طويلة، أرى أن هذا التوجه يحمل منطقاً اقتصادياً قوياً، لكنه ليس خالياً من المخاطر التي يجب على أي مستثمر أن

يعيها بوضوح قبل الإقدام عليه.

من جهة المزايا:

- **استقرار نسبي في التدفقات الإيجارية:** سلاسل المطاعم والمقاهي الكبرى، خصوصاً العلامات التجارية المعروفة، تميل لتوقيع عقود إيجار طويلة الأمد نسبياً، ما يوفر للمستثمر تدفقاً نقدياً أكثر استقراراً مقارنة بالأنشطة التجارية الأخرى ذات معدل الدوران المرتفع.
- **قيمة عقارية متصاعدة مرتبطة بنجاح الوجهة:** حين يُصبح المجمع وجهة معروفة ومحبة للجمهور، ترتفع قيمته الإيجارية والبيعية تدريجياً بمعزل نسبي عن تقلبات العامة في السوق العقاري.
- **جاذبية تمويلية أعلى:** المشاريع ذات الطابع المتخصص والدراسة الواضحة غالباً ما تجد قبولا أفضل لدى الجهات التمويلية مقارنة بالمشاريع العقارية العامة غير محددة الهوية.
- **ومن جهة المخاطر التي يجب الانتباه لها:**
- **مخاطر التشبع القطاعي:** مع تزايد عدد هذه المجمعات المتخصصة في مناطق متقاربة، يبرز خطر حقيقي من تشبع السوق وتوزع الطلب على عدد كبير جداً من الوجهات، ما يُضعف الأداء الفردي لكل مجمع.
- **الاعتماد الكامل على أداء قطاع واحد:** على عكس المجمعات متعددة الأنشطة التي توزع المخاطر، فإن أي تراجع اقتصادي يؤثر تحديداً على قطاع المطاعم



2. ابن علاقات مبكرة مع سلاسل المطاعم والمقاهي الكبرى: تأمين مستأجرين رئيسيين ذوي سمعة جيدة قبل اكتمال البناء يمنح المشروع مصداقية فورية ويسهل جذب بقية المستأجرين.

3. خصص ميزانية حقيقية للتصميم والهوية البصرية: هذا ليس بنذًا ثانويًا في الميزانية، بل استثمار مباشر في قدرة المجمع على الجذب والمنافسة.

4. ضع خطة لتنوع المزيـج التجاري منذ البداية: تجنب الاعتماد على نمط واحد من المطاعم أو شريحة سعرية واحدة فقط.

5. استعن باستشارة متخصصة منذ مرحلة اختيار الأرض: القرار الأهم في هذا النموذج يُتخذ قبل الشراء لا بعده، ولذلك فإن الاستعانة بخبرة متخصصة في هذه المرحلة المبكرة تحديدًا هي الأكثر أهمية.

خلاصة القول

يمثل هذا التوجه نحو المجمعات المتخصصة لسلاسل المطاعم والمقاهي واحدة من أنضج علامات تطور السوق العقاري التجاري في الكويت خلال السنوات الأخيرة، إذ ينتقل بالاستثمار العقاري من منطق «الأرض العامة القابلة لأي استخدام» إلى منطق «الأرض المصممة لخدمة قطاع محدد بعناية فائقة». وهو توجه يحمل فرصًا استثمارية حقيقية لمن يدخله بدراسة ووعي، تمامًا كما يحمل مخاطر واضحة لمن ينجرّف خلفه بدافع مجاراة السوق فقط دون تحليل عمق لموقعه الخاص وجمهوره المستهدف.

الجديدة، بما يخلق تنوعًا يجذب شرائح جمهور مختلفة على مدار اليوم.

3. الهوية البصرية والتصميم كأداة تسويقية في هذا النموذج تحديدًا، يصبح التصميم المعماري والديكور الداخلي والخارجي للمجمع عنصرًا تسويقيًا لا يقل أهمية عن هوية العلامات التجارية المستأجرة نفسها. المجمع الذي يمتلك هوية بصرية مميزة يتحول بحد ذاته إلى وجهة يقصدها الزوار، بمعزل عن أي مطعم يعينه بداخله.

4. دراسة جدوى مالية وتسويقية دقيقة قبل الشراء لا بعده الخطأ الأكثر شيوعًا الذي يقع فيه المستثمرون في هذا المجال هو شراء الأرض أولاً بناءً على حدس أو موقع «يبدو جيدًا»، ثم البحث لاحقًا عن دراسة تبرر القرار. النهج الصحيح هو العكس تمامًا: دراسة جدوى شاملة تسبق أي التزام مالي، تحلل الكثافة السكانية المحيطة، القوة الشرائية، المنافسة القائمة والمخطط لها، والتوقعات المستقبلية للمنطقة.

نصائح عملية لمن يفكر في دخول هذا المجال

بالنسبة لرجل الأعمال أو المستثمر الذي يرى في هذا التوجه فرصة يريد اللحاق بها، إليك توصيات عملية مباشرة:

1. لا تنجرّف خلف الاتجاه دون تحليل خاص بموقعك: كون هذا النموذج ناجحًا في مكان ما، لا يعني نجاحه تلقائيًا في أي موقع آخر. كل موقع يحتاج دراسته الخاصة.

والمقاهي (كارتفاع تكاليف التشغيل أو تغيّر أنماط الاستهلاك) سينعكس مباشرة وبشكل مركز على أداء المجمع بالكامل.

• **حساسية الموقع بشكل مضاعف:** نجاح هذا النموذج يعتمد بشكل شبه كامل على دقة اختيار الموقع، فبخلاف المجمعات العامة التي قد تجذب زوارًا لأسباب متعددة، فإن المجمع المتخصص يحتاج موقعًا يضمن حركة مرور وكثافة سكانية ونمط استهلاكي يدعم هذا النشاط تحديدًا دون سواه.

معايير النجاح: ما الذي يفصل المشروع الناجح عن الفاشل في هذا النموذج؟

من واقع الخبرة الميدانية في تطوير مفاهيم الأعمال للمطاعم والمقاهي، هناك عوامل محددة تحدد نجاح أو فشل هذا النوع من المجمعات:

1. دقة اختيار الموقع فوق كل اعتبار آخر الموقع هنا ليس مجرد عامل من عوامل النجاح، بل هو الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء آخر. يجب أن يتوفر في الموقع: كثافة سكانية أو مرورية كافية، سهولة الوصول ومواقف كافية، وتموضع بعيد نسبيًا عن التشبع بمشاريع مشابهة قائمة بالفعل.

2. التنويع المدروس داخل المفهوم الواحد المجمعات الناجحة لا تكتفي بتجميع عدد من المطاعم المتشابهة، بل تحرص على مزيج مدروس بين المأكولات السريعة والمطاعم الكاملة والمقاهي، وبين العلامات التجارية المعروفة والمفاهيم المحلية

الكويت تعيد رسم منظومة القضاء الاقتصادي.. ماذا يعني ذلك للمستثمرين ورجال الأعمال؟

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

CPA, CIA, CMA, CSCA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA, ISO 31000 Senior Lead Risk Manager



تتجه الكويت إلى إعادة تنظيم منظومة القضاء المتخصص في القضايا الاقتصادية والتجارية، في خطوة تعكس اتجاهها نحو توسيع نطاق التخصص القضائي ليشمل مختلف المنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية، بدلاً من التركيز على سوق المال وحده. ومن أبرز ملامح هذا التغيير إلغاء الإطار الخاص بـ«محكمة أسواق المال» واستبداله بمنظومة أوسع تتمثل في الدوائر الاقتصادية المتخصصة.

فما الذي يعنيه هذا التغيير عملياً؟ وهل سيؤثر على المستثمرين والشركات ورجال الأعمال؟

من «محكمة أسواق المال» إلى القضاء الاقتصادي المتخصص

منذ عام 2010، كانت الكويت تعتمد على محكمة متخصصة للنظر في القضايا المرتبطة بأسواق المال والشركات والأوراق المالية. وكان الهدف من إنشاء هذه المحكمة هو توفير قضاء يمتلك قدراً أكبر من المعرفة بطبيعة المعاملات المالية والاستثمارية وتعقيدها. لكن طبيعة النشاط الاقتصادي تطورت خلال السنوات الماضية، وأصبحت المنازعات التجارية والاستثمارية والمالية أكثر تنوعاً وتشابكاً، الأمر الذي دفع باتجاه توسيع مفهوم القضاء المتخصص ليشمل الاقتصاد بمفهومه الأوسع.

وفي هذا السياق، جاء المرسوم بقانون رقم 91 لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام قانون هيئة أسواق المال، متضمناً إلغاء الأحكام المرتبطة بمحكمة أسواق المال، بالتزامن مع إنشاء إطار أوسع للدوائر الاقتصادية المتخصصة.

ما هي الدوائر الاقتصادية؟

الفكرة الأساسية ليست إلغاء التخصص القضائي، وإنما إعادة تنظيمه وتوسيعه. وبموجب النظام الجديد، ستكون هناك دوائر اقتصادية متخصصة على أكثر من درجة من درجات التقاضي، تشمل: المحكمة الكلية. محكمة الاستئناف. محكمة التمييز.

وتتولى هذه الدوائر النظر في مجموعة واسعة من المنازعات ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية والاستثمارية.

كما يقوم النظام على الاستفادة من قضاة لديهم خبرة وتدريب في المجالات الاقتصادية والتجارية، بما يساعد على التعامل مع القضايا التي تتطلب فهماً لطبيعة الأعمال والمعاملات المالية والاستثمارية.

ومن الجوانب المهمة أيضاً التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التقاضي، بما يتماشى مع الاتجاه العام نحو التحول الرقمي في الخدمات القضائية.

ماذا يعني ذلك للشركات والمستثمرين؟

الأثر العملي لهذا التغيير سيظهر بصورة أكبر مع بدء تطبيق النظام الجديد، إلا أن هناك عدداً من النقاط التي تستحق الاهتمام.

التركيز على سرعة الفصل في المنازعات

بالنسبة للشركات والمستثمرين، الوقت عنصر مهم في أي نزاع تجاري أو استثماري. فكلما طال النزاع، زادت التكاليف المرتبطة به، وقد تتأثر معه التدفقات النقدية والقرارات الاستثمارية واستمرارية بعض الأنشطة التجارية.

ومن المقرر أن يتضمن النظام الجديد آليات تساعد على تنظيم الدعاوى وتجهيزها قبل عرضها على الدوائر المختصة، إلى جانب تبسيط الإجراءات والاستفادة بصورة أكبر من التقنيات الإلكترونية.

وهذا قد يساعد في تقليل الوقت اللازم للتعامل مع بعض المنازعات، وإن كانت سرعة الفصل الفعلية ستظل مرتبطة بطبيعة كل قضية وحجمها وتعقيدها.

تخصص أكبر في القضايا الاقتصادية

القضايا الاقتصادية ليست دائماً مجرد خلاف قانوني بسيط بين طرفين.

فقد تتضمن القضية، على سبيل المثال، عقوداً تجارية معقدة، أو معاملات مالية، أو مسائل مرتبطة بالشركات، أو استثمارات، أو أوراقاً مالية، أو التزامات تنظيمية.

وجود دوائر متخصصة في هذه المجالات يمكن أن يساعد على التعامل مع هذه التفاصيل ضمن إطار قضائي أكثر ارتباطاً بطبيعة النشاط الاقتصادي.

أهمية أكبر للمستثمرين

بالنسبة للمستثمر، لا يقتصر تقييم بيئة الاستثمار على الضرائب أو التمويل أو حجم السوق، وإنما يشمل أيضاً مدى وضوح القواعد القانونية وقدرة النظام القضائي على التعامل مع النزاعات بكفاءة.

ومن هذه الزاوية، فإن وجود قضاء اقتصادي متخصص يمكن أن يكون أحد العناصر الداعمة للثقة في بيئة الأعمال، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الكبيرة أو المعاملات التجارية المعقدة.

لكن من المهم التمييز بين إنشاء منظومة قضائية متخصصة وبين الحكم مسبقاً على نتائجها؛ فالأثر الحقيقي سيقاس بعد بدء التطبيق وظهور الممارسة العملية والأحكام والإجراءات على أرض الواقع.

هل يعني ذلك انتهاء محكمة أسواق المال فوراً؟

ليس بالضرورة. فبحسب الترتيبات الانتقالية، تستمر القضايا المقيدة أمام محكمة أسواق المال وفق القواعد المقررة لها إلى حين الفصل فيها نهائياً، بينما تتعامل المنظومة الجديدة مع القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها وفق النظام الجديد.

وهذه المرحلة الانتقالية مهمة لتجنب حدوث فراغ أو ارتباك في القضايا القائمة عند الانتقال من النظام السابق إلى النظام الجديد.

متى يبدأ تطبيق النظام الجديد؟

من المقرر أن يبدأ العمل بنظام الدوائر الاقتصادية اعتباراً من 1 أكتوبر 2027.

وتوفر الفترة السابقة على التطبيق فرصة للجهات المعنية لاستكمال الترتيبات اللازمة، سواء فيما يتعلق بتأهيل القضاة، أو تجهيز البنية التحتية، أو تطوير الأنظمة

الإلكترونية، أو تدريب الموظفين والكوادر ذات العلاقة. لماذا يمثل التغيير أهمية لبيئة الأعمال؟

يمكن النظر إلى التعديل باعتباره جزءاً من توجه أوسع نحو تطوير البيئة التشريعية والقضائية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي في الكويت.

فالشركات لا تحتاج فقط إلى قوانين واضحة، وإنما تحتاج أيضاً إلى آلية فعالة لتطبيق هذه القوانين عند حدوث النزاع.

ولذلك، فإن وجود قضاء اقتصادي متخصص قد يكون مهماً في ملفات مثل:

المنازعات بين الشركات والمساهمين.

النزاعات التجارية والاستثمارية.

المنازعات المتعلقة بالمعاملات المالية.

القضايا المرتبطة بالشركات والأعمال.

المنازعات ذات الصلة بالأنشطة الاقتصادية المنظمة.

ماذا يعني ذلك لرجال الأعمال؟

بالنسبة لرجال الأعمال أو المستثمر، الأهم هو النظر إلى الموضوع من زاوية عملية.

فعند الدخول في استثمار أو إبرام عقد تجاري، لا يكفي أن يعرف المستثمر حقوقه والزاماته، بل من المهم أيضاً أن يعرف كيف سيتم التعامل مع النزاع إذا حدث خلاف.

ومن هنا تأتي أهمية وجود منظومة قضائية متخصصة تستطيع التعامل مع طبيعة المنازعات الاقتصادية، إلى جانب وضوح الإجراءات وسرعة التعامل معها.

الخلاصة

الانتقال من نموذج «محكمة أسواق المال» إلى منظومة أوسع من الدوائر الاقتصادية المتخصصة يمثل تغييراً في هيكل القضاء الاقتصادي في الكويت، وليس مجرد تغيير في الاسم.

والفكرة الأساسية هي الانتقال من تخصص يركز بصورة رئيسية على أسواق المال إلى تخصص اقتصادي أوسع يشمل مجموعة أكبر من المنازعات التجارية والمالية والاستثمارية.

أما بالنسبة للمستثمرين والشركات، فسيكون المعيار الأهم خلال السنوات المقبلة هو كيفية تطبيق النظام الجديد عملياً: مدى سرعة الفصل في القضايا، ومستوى التخصص، وكفاءة الإجراءات، ومدى الاستفادة من التحول الرقمي.

وبالتالي، فإن أهمية الإصلاح لن تتحدد بالنص التشريعي وحده، وإنما بما سيظهر من نتائج عند دخوله حيز التطبيق في 1 أكتوبر 2027.

وفي النهاية، يبقى الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو بناء منظومة قضائية أكثر تخصصاً وقدرة على مواكبة طبيعة الاقتصاد الحديث، بما يتناسب مع تطور النشاط التجاري والاستثماري في الكويت.

أول إصدار صكوك خاص للبنك بالعملة المحلية

«بوبيان» يُصدر صكوك مضاربة بقيمة 90 مليون دينار كويتي



عبدالمحسن الفرجلي:

- مشاركة «بوبيان» كابيتال» في الإصدار
- تعكس دورها المتنامي في ربط الجهات المصدرة بمصادر رأس المال

بشركة بوبيان كابيتال للاستثمار عبدالمحسن الفرجلي، إن إصدار بنك بوبيان لصكوك الشريحة الأولى الإضافية يمثل إضافة نوعية إلى أسواق المال الإسلامية في الكويت، ويعكس تطور السوق المحلية وقدرتها على استيعاب أدوات رأسمالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقومة بالدينار الكويتي، كما يؤكد المكانة التي يحظى بها البنك لدى المستثمرين محلياً وإقليمياً.

وأضاف «نعتز بمشاركة بوبيان كابيتال في هذه الصفقة بصفتها مديراً مشاركاً للإصدار، والإسهام في نجاح الطرح الموجّه حصرياً إلى المستثمرين المؤهلين من المؤسسات والمحترفين، بما يوفر لهم فرصة للاستثمار في أداة رأسمالية صادرة عن إحدى المؤسسات المصرفية الرائدة في الكويت».

وأشار الفرجلي على أن هذه المشاركة تأتي ضمن الدور المتنامي لبوبيان كابيتال في الربط بين الجهات المصدرة ومصادر رأس المال، من خلال الطروحات العامة أو الخاصة والحلول الهيكلية، إلى جانب توسيع مشاركتها في صفقات نوعية تسهم في تطوير أسواق المال وتعزيز تنوع أدواتها الاستثمارية.

** ترتيبات الإصدار

وكان «بوبيان» قد حصل في أغسطس الماضي على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لإصدار الصكوك، فيما تولت شركة «كامكو للاستثمار» مهام مدير الإصدار الرئيسي، وشركة «بوبيان كابيتال للاستثمار (ش.م.ك)» مهام مدير الإصدار المُشارك.



عبدالله الشارخ:

- نثمن ثقة «بوبيان» في كامكو إنفست
- ونتطلع إلى مواصلة دعم المبادرات التي تسهم في تنمية سوق رأس المال المحلي

والقدرة على توفير خيارات استثمارية وتمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وأوضح أن الإصدار يدعم نهج البنك في تنويع أدواته الرأسمالية، مشيراً إلى أن الطلب على الإصدار يؤكد ثقة المستثمرين في أداء «بوبيان» والقدرة على طرح أدوات رأسمالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم.

وأكد المطيري أن كل ما تم تحقيقه لا يشكل نجاحاً لبنك بوبيان فحسب، بل هو دليل على قوة الصناعة المالية الإسلامية في الكويت ومثانة المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى جاذبية البيئة التنظيمية والاقتصادية التي تدعم تمويلات مستدامة ومتطورة، مما يعزز من موقع الكويت كمركز مالي إسلامي إقليمي.

** تنمية سوق المال المحلي

وفي تعليقه على الإصدار، قال رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست عبدالله محمد الشارخ «نفخر بدور كامكو إنفست كمدير الإصدار الرئيسي لأول إصدار صكوك لبنك بوبيان بالعملة المحلية، والذي شهد إقبالا يعكس ثقة المستثمرين في قوة البنك ومكانته، ومثانة القطاع المصرفي الكويتي. ونثمن ثقة بنك بوبيان في كامكو إنفست، ونتطلع إلى مواصلة دعم المبادرات التي تسهم في تنمية سوق رأس المال المحلي وتوفير حلول تمويلية تلبي احتياجات الجهات المصدرة».

** إضافة نوعية

من جانبه، قال نائب الرئيس الأول في إدارة الأصول



عادل المطيري:

- الإصدار يعزز كفاءة إدارة الهيكل الرأسمالي ويدعم خطط النمو المستقبلية
- ثقة المستثمرين تؤكد قوة المركز المالي لـ «بوبيان» ومكانته في أسواق المال

أعلن بنك بوبيان عن نجاح إتمام أول إصدار صكوك مضاربة بالعملة المحلية ضمن الشريحة الأولى الإضافية من رأس المال بقيمة 90 مليون دينار كويتي، وذلك في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى إدارة هيكله الرأسمالي وتنويع أدواته التمويلية، بما يدعم خطط النمو المستقبلية.

وقد شهد الإصدار الخاص إقبالا من المستثمرين يعكس الثقة في مثانة المركز المالي للبنك ومكانته الائتمانية، وتم تسعير الصكوك عند 200 نقطة أساس فوق سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

كما يسهم الإصدار في تعزيز معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى للبنك، ودعم قدرته على إقبال النمو المستقبلي، وهو ما يعكس الثقة في قوة المركز المالي للبنك ومكانته الائتمانية واستراتيجيته طويلة الأمد.

** ثقة كبيرة

وفي هذا السياق، قال رئيس مجموعة الخزانة في بنك بوبيان عادل المطيري «يمثل نجاح هذا الإصدار خطوة استراتيجية مهمة ضمن جهود بنك بوبيان لتعزيز قاعدة رأس المال، وتوفير أداة فعالة لإدارة الهيكل الرأسمالي بكفاءة ومرونة، بما يدعم نمو أصول البنك والمحافظة على مثانة مركزه المالي وفق تعليمات بنك الكويت المركزي والمتطلبات الرقابية المعمول بها».

وأضاف أن طرح أول إصدار صكوك بالعملة المحلية يمثل إضافة مهمة إلى سجل «بوبيان» في أسواق المال، ويعكس في الوقت نفسه تطور سوق أدوات الدين المحلية

في إطار شراكتها مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم لدعم

«الأزرق» وتعزيز تجربة الجماهير

«طلبات» الراعي البلاطيني الرسمي لمنتخب الكويت الوطني لكرة القدم لموسم 2026-2027



عبدالله المنصور متحدّثاً



الشيخ أحمد الجبوسف الصباح وعبدالله المنصور يتبادلان اتفاقية الرعاية بعد توقيعها



جانب من الحضور خلال المؤتمر الصحفي للإعلان عن الرعاية الرسميين للمنتخب الوطني



عبدالله المنصور مع الدكتور صالح ناصر المجروب

دعم كرة القدم الكويتية وتطويرها. وتمثل مثل هذه الشراكات رافداً مهماً لجهود الاتحاد الرامية إلى توفير البيئة المناسبة للمنتخب والرياضيين، وتعزيز حضور الكرة الكويتية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن خلال رعايتها البلاطينية، تقدّم «طلبات» دعماً متكاملًا للمنتخب الوطني، بالتوازي مع العمل على تقديم تجربة أكثر تفاعلاً للجماهير. وسيتمكن عملاء «طلبات» من الاستفادة من حملات خاصة عبر التطبيق وعروض حصريّة خلال أيام المباريات، إلى جانب مجموعة من الفعاليات المجتمعية التي تمنحهم طرقاً جديدة للتفاعل مع كرة القدم وتشجيع المنتخب. وتأتي الرعاية امتداداً لنهج «طلبات» في بناء شراكات ترتبط باهتمامات المجتمع الذي تعمل فيه، حيث تمثل الرياضة، وكرة القدم على وجه الخصوص، منصة تجمع مختلف شرائح المجتمع وتعزز روح المشاركة والانتماء. ومن خلال شراكتها مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم، تسعى «طلبات» إلى الجمع بين دعم المنتخب الوطني وتقديم قيمة ملموسة لجماهيره، لتكون حاضرة إلى جانبهم في مختلف محطات الموسم الرياضي 2026-2027.

مبادرات وعروض وتفاعلات مصممة للجماهير طوال الموسم. وبهذه المناسبة، قال عبدالله المنصور، رئيس الشؤون المؤسسية في شركة طلبات الكويت: «نفخر بانضمام «طلبات» راعياً بلاطينياً لمنتخب الكويت الوطني، والوقوف إلى جانب الرياضيين الذين يمثلون بلدنا ويرفعون اسمه في مختلف المحافل. وتمثل كرة القدم جزءاً مهماً من حياة المجتمع في الكويت، بما تصنعه من لحظات تجمع الناس حول الحماس والفخر والانتماء، ولذلك نرى في هذه الشراكة فرصة لدعم منتخبنا، وفي الوقت نفسه مشاركة الجماهير شغفهم باللعبة والإقتراب منهم في اللحظات التي تعني لهم الكثير». وأضاف المنصور: «نتطلع إلى أن تكون هذه الرعاية أكثر من مجرد حضور لـ «طلبات» خلال المباريات، وأن نترجمها إلى مبادرات وتجارب تمنح الجماهير طرقاً جديدة للتفاعل مع المنتخب وتشجيعه».

من جانبه، قال الشيخ أحمد اليوسف الصباح، رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم: «يسعدنا أن نرحب بـ «طلبات» راعياً بلاطينياً للمنتخب الوطني، ونثمن مساهمة الشركات الرائدة في القطاع الخاص في

أعلنت «طلبات»، تطبيق الاحتياجات اليومية الرائد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن رعايتها البلاطينية لمنتخب الكويت الوطني لكرة القدم لموسم 2026-2027، بموجب شراكة مع الاتحاد الكويتي لكرة القدم، في خطوة تعكس التزامها بدعم الرياضة الكويتية والوقوف إلى جانب المنتخب الوطني في استحقاقاته المقبلة، بالتوازي مع تقديم تجارب ومزايا جديدة تقرب الجماهير من «الأزرق».

وتكتسب الشراكة أهمية خاصة مع المرحلة المقبلة للمنتخب الوطني وما تحمله من مشاركات واستحقاقات إقليمية وقارية، لتسهم «طلبات» من خلالها في دعم مسيرة المنتخب والرياضيين الذين يمثلون الكويت، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص في مساندة الرياضة الوطنية والمساهمة في تطوير منظومة كرة القدم الكويتية.

وتنطلق الشراكة أيضاً من المكانة الخاصة التي تحظى بها كرة القدم لدى المجتمع الكويتي، باعتبارها مساحة تجمع الجماهير والعائلات والأصدقاء حول شغف واحد. ومن هذا المنطلق، تسعى «طلبات» إلى تحويل رعايتها إلى تجربة تمتد إلى ما هو أبعد من الملعب، من خلال

«وربة» يعزز خدمات «BEYOND» الرقمية بحزمة جديدة من الحلول المصرفية للأعمال



وتسهم هذه الخصائص في تقليل الوقت والجهد المطلوبين لإنجاز العمليات، بالتوازي مع دعم الحوكمة والرقابة الداخلية على العمليات المصرفية.

تركيز على تجربة العميل والمستخدم

ويولي بنك وربة جانب تجربة العميل والمستخدم اهتماماً خاصاً ضمن عملية تطوير «BEYOND»، من خلال العمل على تقديم واجهات أكثر بساطة وسهولة في الاستخدام، بما يجعل الوصول إلى الخدمات والخصائص المختلفة أكثر وضوحاً وسلاسة.

وتتوفر المزايا الجديدة للعملاء فور تحديث التطبيق عبر متاجر التطبيقات الخاصة بالهواتف الذكية، الأمر الذي يتيح لهم الاستفادة من أحدث الخدمات والخصائص الرقمية التي يوفرها البنك.

وأكد المطوع أن تطوير التجربة الرقمية يأتي بالتوازي مع تطوير الخدمات نفسها، قائلاً: «لا تقتصر عملية التطوير على إضافة خصائص جديدة، وإنما تشمل أيضاً الطريقة التي يتفاعل بها العميل مع الخدمة، لذلك نحرص على أن تكون تجربة BEYOND واضحة وسلسة، وأن تساعد المستخدم على الوصول إلى ما يحتاجه وإنجاز معاملاته بأقل قدر ممكن من التعقيد».

شراكة مصرفية لدعم نمو الأعمال

ويواصل بنك وربة من خلال «BEYOND» تعزيز منظومة الحلول المصرفية الموجهة لقطاع الأعمال، بما يتناسب مع احتياجات الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مراحل مختلفة من مسيرتها. ويأتي هذا التوجه انطلاقاً من أهمية توفير خدمات مصرفية تساعد أصحاب المشاريع على إدارة أعمالهم اليومية، وتوفير لهم الأدوات اللازمة للتعامل مع متطلباتهم المالية بصورة أكثر كفاءة، بما يدعم مسار النمو والتوسع.

الابتكار ركيزة لتطوير الخدمات

واختتم المطوع قائلاً: «يمثل الابتكار أحد المحاور الأساسية في تطوير الخدمات المصرفية للأعمال في بنك وربة، ولذلك سنواصل العمل على تحديث BEYOND وتطوير حلول جديدة تتماشى مع احتياجات عملائنا وتطور بيئة الأعمال، وهدفنا هو تقديم منظومة رقمية متكاملة توفر الكفاءة والمرونة والأمان، وتدعم أصحاب الأعمال في رحلتهم نحو النمو والتوسع».



حمد المطوع

للأعمال تحكماً أوسع في معاملاتهم، ومن أبرزها إمكانية تنفيذ مختلف أنواع التحويلات المصرفية بسرعة وأمان، إلى جانب إنشاء ما يصل إلى خمسة مستويات لاعتماد المعاملات، مع توفير الموافقة المزدوجة لتعزيز الرقابة والأمان.

كما تتيح الخدمات الجديدة إصدار شهادات الرصيد وشهادات الأيبيان إلكترونياً، وإدارة حسابات عدة شركات من خلال التطبيق، حيث يمكن الوصول إلى ما يصل إلى خمس شركات عبر تطبيق الخدمات المصرفية للأعمال. وتتضمن المزايا كذلك إرسال روابط دفع الفواتير، والحصول على إشعارات لمختلف مستويات العمليات، فضلاً عن تنفيذ التحويلات المجمعة وإجراء تحويلات متعددة ضمن خطوة واحدة، وإصدار وتوصيل بطاقات متعددة بوظائف مميزة.

حلول رقمية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية
ولا تقتصر التحديثات على إدارة المعاملات المصرفية، إذ توفر المنصة من خلال صفحة Marketplace في التطبيق الإلكتروني إمكانية الاستفادة من حلول متكاملة للمشروع بحلته الجديدة، إلى جانب ربط حساب نادي الواحة لكسب أميال السفر مع بطاقة «BEYOND» مسبقة الدفع. كما أصبح بإمكان المستخدم تخصيص الصفحة الرئيسية وفق أولوياته، بما يمنحه تجربة أكثر ارتباطاً باحتياجاته وطبيعة استخدامه للخدمات المصرفية.

في إطار توجهه المستمر نحو تطوير الخدمات المصرفية الرقمية المخصصة لقطاع الأعمال، أعلن بنك وربة عن تحديث مجموعة من الخدمات والمزايا ضمن منظومة «BEYOND»، بما يشمل الخدمات المصرفية للأعمال عبر الإنترنت وتطبيق الخدمات المصرفية للأعمال، بهدف منح الشركات وأصحاب المشاريع أدوات رقمية أكثر مرونة لإدارة معاملاتهم المصرفية اليومية.

وتأتي هذه الخطوة في وقت يواصل فيه البنك توسيع نطاق الحلول الرقمية المقدمة لقطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة العمليات، وتعزيز مستويات الأمان والحوكمة. **«BEYOND» منظومة رقمية تتطور مع احتياجات قطاع الأعمال**

وبهذا الصدد قال حمد تيسير المطوع – مدير إدارة الخدمات المصرفية للأعمال في بنك وربة: «ننظر إلى تطوير الخدمات المصرفية للأعمال باعتباره عملية مستمرة ترتبط بشكل مباشر بتطور احتياجات العملاء وطبيعة أعمالهم، ومن هذا المنطلق، جاءت التحديثات الجديدة على BEYOND لتوفر تجربة رقمية أكثر تكاملاً، وتمنح أصحاب الأعمال قدرة أكبر على إنجاز معاملاتهم وإدارة حساباتهم بسهولة ومرونة».

وأضاف المطوع: «حرصنا في هذه المرحلة على تطوير مجموعة من الخصائص التي تخدم الاستخدام اليومي للشركات، سواءً من خلال التحويلات وإدارة الاعتمادات أو متابعة العمليات والإشعارات، إلى جانب توفير خيارات تتيح لأصحاب الأعمال إدارة أكثر من شركة عبر التطبيق».

إنجاز يؤكد حضور «BEYOND» في قطاع الشركات الناشئة

وتتزامن التحديثات الجديدة مع الإنجاز الذي حققته «BEYOND» بحصولها على جائزة «الأفضل للشركات الناشئة» (Best For Start-Ups) ضمن جوائز مؤسسة MEED المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والأعمال على مستوى الشرق الأوسط، في تكريم يعكس توجه المنصة نحو دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تكتسب الجائزة أهمية إضافية باعتبارها أول جائزة يحصل عليها بنك وربة من مؤسسة MEED، بما يعكس ما حققته «BEYOND» من حضور في قطاع الخدمات المصرفية الموجهة للشركات الناشئة، ويؤكد مواصلة البنك تطوير حلول مصرفية تستجيب لمتطلبات بيئة الأعمال المتغيرة.

وتستند جوائز MEED إلى تقييم المشاركات وفق منهجية ومعايير محددة تعتمدها الجهة المنظمة، تشمل طبيعة المبادرة أو المشروع، والأثر الذي أحدثه، ومدى فعالية الحلول المقدمة في تلبية احتياجات الفئة المستهدفة، إلى جانب عناصر أخرى مرتبطة بجودة التنفيذ والنتائج المحققة، وذلك وفق المعايير المعتمدة للجائزة.

وفي هذا الإطار، أوضح المطوع: «يمثل حصول BE-YOND على هذه الجائزة محطة مهمة في مسيرة المنصة، ونعتبرها دافعاً لمواصلة تطوير الخدمات المقدمة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع، ونعمل على أن تواكب المنصة مختلف مراحل نمو أعمال العملاء، من خلال حلول مصرفية تجمع بين المرونة والكفاءة وسهولة الاستخدام».

أدوات أكثر تطوراً لإدارة العمليات المالية

وتشمل التحديثات التي أطلقها البنك مجموعة من الأدوات والخصائص التي تمنح مستخدمي الخدمات المصرفية

يشترك في معرض السيارات بأرض المعارض خلال الفترة من 21 إلى 26 سبتمبر الجاري

بنك الخليج يمول السيارات بدون فوائد ويقدم خصومات تصل إلى 800 دينار



مدير إدارة الخدمات العامة في وزارة التجارة والصناعة أحمد المطيري يتوسط فريق بنك الخليج

في الوقت والمكان المناسبين، بما ينسجم مع استراتيجيته الرامية إلى تعزيز تجربة العملاء والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة. ويدعو بنك الخليج جميع الراغبين في شراء سيارات جديدة إلى زيارة جناحه في معرض Auto World Show 2026 والتعرف على العروض والمزايا الحصرية التي يوفرها، والاستفادة من الحلول التمويلية المرنة المصممة لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما يؤكد التزامه الدائم بتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المبتكرة التي تجعل من تجربة شراء السيارة أكثر سهولة وتميزاً.

تقديم خدماته التمويلية المتميزة من خلال تواجده في مختلف فروع وكالات السيارات في الكويت، حيث يمكن للعملاء الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتمويلية مباشرة من صالات العرض. وتشمل هذه الخدمات تقديم طلبات التمويل، والحصول على الموافقات المبدئية، واستكمال الإجراءات بسرعة وسهولة، بما يوفر عليهم الوقت والجهد.

ويعكس هذا الانتشار الواسع حرص بنك الخليج على توفير تجربة مصرفية أكثر سهولة وراحة لعملائه، من خلال تقريب خدماته إليهم وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم

المضافة.

وفي إطار التزامه المتواصل بالاستدامة ودعمه للمبادرات البيئية، يولي بنك الخليج اهتماماً متزايداً بتمويل السيارات الكهربائية والصديقة للبيئة، انطلاقاً من إيمانه بأهمية دعم التحول نحو وسائل نقل أكثر استدامة وكفاءة. ويأتي ذلك انسجاماً مع استراتيجية البنك في مجال الاستدامة، التي تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية في مختلف أنشطته وخدماته، والمساهمة في دعم الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية وتشجيع تبني التقنيات النظيفة. ومن جانب آخر، يواصل بنك الخليج

أعلن بنك الخليج مشاركته في معرض السيارات Auto World Show، الذي يقام على أرض المعارض الدولية في مشرف خلال الفترة من 21 إلى 26 سبتمبر الجاري، حيث سيقدم أحدث الحلول والخدمات التمويلية المصممة لتلبية احتياجات الراغبين في اقتناء سيارات جديدة، إلى جانب تعريف الزوار بالعروض والمزايا الحصرية التي يوفرها البنك بالتعاون مع نخبة من وكلاء السيارات في الكويت.

وبالتعاون مع عدد من كبرى وكالات السيارات في الكويت، يتيح بنك الخليج لعملائه الاستفادة من تسهيلات تمويلية مميزة لشراء السيارات بدون فوائد (0%)، بمبالغ تصل إلى 25 ألف دينار كويتي، وفترات سداد مرنة تصل إلى خمس سنوات. كما يحظى العملاء بخصومات تصل إلى 800 دينار كويتي لدى العديد من الوكالات الأخرى المشاركة.

وتأتي مشاركة بنك الخليج في هذا الحدث السنوي تأكيداً على مكانته الرائدة في مجال تمويل السيارات، وحرصه المستمر على توفير حلول مصرفية مبتكرة تواكب تطلعات العملاء، وتمنحهم تجربة مصرفية متميزة تجمع بين السرعة والمرونة والقيمة

عطورات

مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



سرعات أعلى وكفاءة أكبر

Ooredoo الكويت تسجل إنجازاً إقليمياً جديداً في تقنيات الجيل الخامس المتقدم أول اختبار حي لتقنيتي 1024QAM و 8x8 MIMO

سجلت Ooredoo الكويت إنجازاً تقنياً جديداً يعزز ريادتها في مجال شبكات الجيل الخامس المتقدم (Advanced 5G)، بعد نجاحها في اختبار تقنيتي 1024QAM و 8x8 MIMO معاً على شبكتها الحية، في تجربة هي الأولى من نوعها على مستوى المنطقة.

وجرى تنفيذ الاختبار مباشرة على شبكة Ooredoo الكويت للجيل الخامس المتقدم، باستخدام أجهزة متاحة في الأسواق وموارد الشبكة الحالية، ما يعكس إمكانية تطبيق هذه التقنيات المتطورة في بيئة تشغيل فعلية، وليس ضمن الاختبارات المخبرية فحسب. وأظهرت النتائج قدرة هذه التقنيات على رفع أداء الشبكة وسرعة نقل البيانات، بما يسهم في تقديم تجربة أفضل للعملاء. كما ظهر من خلال الاختبارات الحية أن الجمع بين تقنيتي 1024QAM و 8x8 MIMO أسهم في زيادة أعلى سرعة لنقل البيانات بأكثر من الضعف، محققاً تحسناً بنحو 108% مقارنة باستخدام تقنيتي 256QAM و 4x4 MIMO، وذلك في ظروف اتصال مناسبة. ومن المتوقع تحقيق المزيد من التحسينات في الأداء مع مواصلة Ooredoo تطوير قدرات تقنية 8x8 MIMO. وتحققت هذه النتائج باستخدام جهاز CPE Ultra 6 المتاح في الأسواق، بما يعكس الإمكانيات المتقدمة لشبكة Ooredoo الكويت وقدرتها على دعم أحدث تقنيات الاتصال.

أداء أعلى بالاستفادة من إمكانيات الشبكة الحالية تتيح تقنية 1024QAM نقل كميات أكبر من البيانات باستخدام نطاق الترددات نفسه، في حين تسمح تقنية 8x8 MIMO للأجهزة



عيسى حيدر - الرئيس التنفيذي لقطاع التكنولوجيا

المتوافقة بإرسال واستقبال عدة تدفقات من البيانات في الوقت نفسه. ومن خلال الجمع بين التقنيتين، تستطيع Ooredoo الكويت توفير سرعات وسعة أكبر لعملائها، مع الاستفادة بصورة أكثر كفاءة من الترددات والبنية التحتية للشبكة.

كما يدعم هذا التطور جهود Ooredoo الكويت في مجال الاستدامة ورفع كفاءة الشبكة. فمن خلال نقل كميات أكبر من البيانات باستخدام الموارد والبنية التحتية الحالية، يمكن مواكبة النمو المستمر في استخدام البيانات بكفاءة أكبر، والحد من الحاجة إلى إضافة المزيد من موارد الشبكة، بما يسهم في

تحسين استخدام الترددات والبنية التحتية والطاقة.

ويؤكد نجاح الاختبار كذلك مدى تطور البنية التحتية لشبكة Ooredoo الكويت وجاهزيتها لدعم تقنيات الاتصال المتقدمة عبر شبكة الجيل الخامس المتقدم، بما يوفر أساساً قوياً لمواكبة الأجيال المقبلة من الأجهزة والتطبيقات والخدمات الرقمية، وتقديم تجارب أكثر تطوراً للعملاء.

وقال عيسى حيدر، الرئيس التنفيذي لقطاع التكنولوجيا في Ooredoo الكويت: "في Ooredoo الكويت، تتمحور ريادتنا التكنولوجية حول توظيف أحدث التقنيات لتقديم تجربة أفضل لعملائنا. وتكمن أهمية هذا الإنجاز في نجاحنا في تطبيق هذه التقنيات على شبكتنا الحية، باستخدام أجهزة متاحة في الأسواق وموارد الشبكة الحالية، ما ينقل إمكانيات الجيل الخامس المتقدم من المختبرات إلى بيئة تشغيل فعلية".

وأضاف: «ومن خلال الجمع بين تقنيتي 1024QAM و 8x8 MIMO، نتمكن من تحقيق أداء أعلى للشبكة والاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الترددات والبنية التحتية والطاقة، بما يعكس التزامنا المستمر بتطوير تجربة عملائنا وتبني حلول تقنية أكثر كفاءة واستدامة».

ويعزز هذا الإنجاز مكانة Ooredoo الكويت في مجال تطوير تقنيات الجيل الخامس المتقدم، ويعكس جهودها المستمرة للاستفادة من أحدث تقنيات الشبكات في رفع مستويات الأداء وتحسين تجربة العملاء، مع تحقيق استخدام أكثر كفاءة لموارد الشبكة ودعم مستقبل أكثر تطوراً واستدامة للاتصالات.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

كرّمت الفائزين في حفل الختام وقدمت «جائزة زين للشباب والمجتمع»

«زين» تحتفي بجيل المستقبل الرقمي في ختام «الكويت تبرمج»

الشراكة مع أكاديمية CODED في عامها الخامس مكنت أكثر من 5500 طالب رقمياً



المصبيح يُلقي كلمة زين في حفل الختام



صورة جماعية لفريق زين مع الطلبة والطالبات الفائزين



حمد المصبيح يُكرم الطالب الفائز بجائزة زين للشباب والمجتمع



الشريك المؤسس لأكاديمية CODED أحمد معرفي يُكرم المصبيح على الشراكة مع زين

1000 مشارك شاب، وذلك من خلال ثلاثة مسارات رئيسية شملت الأمن السيبراني، ولغة Python باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتطوير المواقع باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث انتقل المشاركون من تعلم المفاهيم الأساسية إلى تطبيقها من خلال التحديات وورش العمل والمشاريع العملية التي تم استعراضها مع ختام البرنامج.

كما أتاح البرنامج للمشاركين فرصة الاقتراب من بيئات العمل الحقيقية والتعرف على تطبيقات التكنولوجيا في قطاعات مختلفة، ففي إطار أنشطته المصاحبة، استقبلت زين خلال الموسم ما يقارب 200 طالباً وطالبة في مقرها بالشويخ، حيث تعرفوا على تجارب عملية في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وخدمة العملاء، إلى جانب الاستخدام المسؤول والوعي للتقنيات الحديثة. وتتجاوز الشراكة بين زين وأكاديمية CODED برنامج «الكويت تبرمج» لتشمل مجموعة من المبادرات النوعية في مجالات التعليم التقني والابتكار، من بينها «أكاديمية X» لتمكين الفتيات رقمياً، وبرامج تدريبية متخصصة أخرى، في امتداد لتعاون يستهدف توسيع فرص التعلم التقني وتهيئة الكفاءات الوطنية للمنافسة في وظائف المستقبل.

واختتمت زين بالتأكيد على استمرارها في الاستثمار في شباب الكويت والمهارات التي يحتاجها مستقبلهم، ومواصلة الشراكات المجتمعية مع الجهات الأكاديمية المختلفة لدعم المبادرات النوعية ال تفتح أمام الأجيال الجديدة مساحات أكبر للتعلم والتجربة والابتكار، وتسهم في إعدادهم للمشاركة في صناعة المستقبل الرقمي للكويت.

التنفيذي للعلاقات والاتصالات المؤسسية في زين الكويت حمد المصبيح: «نحتفي اليوم بختام موسم جديد ونجاح من «الكويت تبرمج»، ولكننا لا ننظر إلى هذه المناسبة باعتبارها نهاية برنامج تدريبي، بل بداية لمرحلة جديدة في مسيرة هؤلاء الشباب نحو التميز والإبداع في عالم التكنولوجيا والابتكار الرقمي».

وأضاف: «نعزّز في زين بشراكتنا الممتدة مع أكاديمية CODED على مدى خمسة أعوام، والتي نجحنا من خلالها في بناء قصة مستمرة لتمكين الشباب الكويتي في المجالات الرقمية، حيث وصل أثر المبادرة اليوم إلى أكثر من 5,500 طالب وطالبة، وهو رقم يعكس الشغف المتزايد لدى شباب الكويت بالتكنولوجيا واستعدادهم للمشاركة في رسم ملامح مستقبل الاقتصاد الرقمي». وتابع المصبيح بقوله: «بالنسبة لنا، لا تقاس قيمة البرنامج بعدد المشاركين فحسب، بل بما يغادرون به من مهارات عملية، وثقة أكبر بقدراتهم، وفهم أوضح للفرص والتخصصات التي يمكنهم البناء عليها مستقبلاً».

وأكد أن التسارع المتواصل في تطورات الذكاء الاصطناعي يفرض الانتقال من مجرد التعرف على هذه التقنيات إلى امتلاك المهارات اللازمة لتوظيفها بوعي ومسؤولية، مشيراً إلى أن دور المؤسسات لا يقتصر على إتاحة الأدوات، بل يمتد إلى تمكين الشباب بالمعرفة والمهارات التي تساعدهم على الابتكار والاستفادة من التكنولوجيا بصورة فاعلة وإيجابية، وهو ما يدفع زين لمواصلة هذه الشراكة مع برنامج «الكويت تبرمج». وقدم موسم 2026 تجربة تعليمية قائمة بصورة رئيسية على التطبيق العملي استفاد منها ما يقارب

احتفت زين الكويت بالختام الناجح للموسم الحالي من مبادرة «الكويت تبرمج» بالشراكة الاستراتيجية مع أكاديمية CODED، وذلك خلال حفل الختامي الذي أقيم في حديقة الشهيد وشهد استعراض مشاريع الطلبة وتكريم الفائزين والمتميزين في مختلف مسارات البرنامج.

خلال الحفل، شاركت زين في تكريم الطلبة والطالبات أصحاب المشاريع الفائزة، كما قدمت «جائزة زين للشباب والمجتمع» تقديراً للمشروع الذي نجح في توظيف المهارات التقنية والأدوات الرقمية لتقديم فكرة مبتكرة تخدم المجتمع والشباب، في خطوة تعكس حرص الشركة على تشجيع المشاركين على تحويل ما اكتسبوه من معرفة إلى حلول وأفكار ذات أثر ملموس. ويُمثل ختام هذا الموسم محطة جديدة في الشراكة الممتدة بين زين وأكاديمية CODED على مدى خمس سنوات، والتي أسهمت في وصول أثر «الكويت تبرمج» إلى أكثر من 5,500 طالب وطالبة، عبر تجارب تعليمية عملية تهدف إلى تعريف الشباب بالتكنولوجيا في مرحلة مبكرة، وتنمية مهاراتهم، ومساعدتهم على استكشاف اهتماماتهم ومساراتهم الأكاديمية والمهنية المستقبلية.

وتأتي الشراكة مع «الكويت تبرمج» ضمن استراتيجية زين للاستدامة المؤسسية، التي تضع تمكين الشباب والتعليم الرقمي ضمن أولوياتها، وتدعم المبادرات التي تساهم في بناء القدرات الوطنية وإعداد جيل يمتلك المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي وسوق العمل المستقبلي.

في الكلمة التي ألقاها على هامش الحفل، قال المدير

«فيتش»: قانون الصكوك الجديد يسرع تطوير سوق الدين الكويتي



قالت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، إن قانون الصكوك الحكومي الجديد في الكويت قد يوسع وصول الحكومة إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويدعم تسريع تطوير سوق الدين، مع تعزيز نمو سوق الصكوك في البلاد. وأوضحت «فيتش» في تقرير لها صادر الاثنين، أن القانون يعد أحدث التطورات التنظيمية التي تدعم سوق الدين، ويضع إطاراً لإصدار الصكوك السيادية في الأسواق المحلية والدولية من خلال شركة ذات غرض خاص مملوكة للحكومة، بما قد يوسع مشاركة البنوك الإسلامية والمستثمرين المتوافقين مع الشريعة.

وأشارت الوكالة إلى أن وتيرة إصدارات الصكوك ستعتمد على صدور اللائحة التنفيذية وتوقيت أول إصدار سيادي، لافتة إلى أن البنوك الإسلامية، التي تعد من أبرز المستثمرين والمصدرين للصكوك، استحوذت على نحو 51% من أصول القطاع المصرفي الكويتي بنهاية يوليو 2026.

وذكر التقرير أن حجم سوق الدين الكويتي بلغ نحو 52 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2026، بزيادة تقارب 60% على أساس سنوي، إلا أن حصة الصكوك تراجعت إلى 18% من إجمالي أدوات الدين القائمة، مقابل 25% بنهاية النصف الأول من 2025، مع نمو إصدارات السندات الحكومية التقليدية بوتيرة أسرع.

وفقًا للتقرير، بلغت قيمة الصكوك القائمة نحو 9.2 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2026، فيما بلغ حجم أدوات الدين المرتبطة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية نحو 1.3 مليار دولار.

وصنفت «فيتش» سوق الدين الكويتي بأنه ثاني أصغر سوق في دول مجلس التعاون الخليجي بعد عُمان، فيما يمثل سوق الصكوك الكويتي الأصغر في المنطقة، مشيرة إلى أن نشاط السوق لا يزال يتركز بصورة رئيسية بين الحكومة والمؤسسات المالية، مع محدودة مشاركة الشركات.

وتراجع إجمالي إصدارات أدوات الدين في الكويت إلى 16 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، بانخفاض 4% على

مليون دولار بتصنيف “A” من “فيتش”.
وأشارت «فيتش» إلى أن تعديل قانون صندوق «الأجيال القادمة»، الذي يسمح للحكومة بالاقتراض من الصندوق السيادي، يعزز مرونة التمويل الحكومي، إلا أن زيادة الاعتماد على الصندوق قد تضعف الحوافز لإجراء إصلاحات مالية.
كانت هيئة أسواق المال الكويتية قد أقرت إطاراً تنظيمياً وتشريعياً للسندات والصكوك، يتيح إدراج هذه الأدوات في بورصة الكويت، بما قد يدعم تطوير السيولة في السوق الثانوية، وفقاً للوكالة.

أساس سنوي، بينما انخفضت إصدارات الصكوك بأكثر من 6% إلى ما يزيد قليلاً على 1.6 مليار دولار.

أرجعت الوكالة ضعف نشاط الإصدار خلال النصف الأول إلى ارتفاع التوترات الإقليمية، فيما ارتفعت حصة الإصدارات المقومة بالدولار الأمريكي إلى 65% من إجمالي إصدارات أدوات الدين، مقابل 47% في النصف الأول من 2025.

وتعافى نشاط الإصدارات خلال يوليو وأغسطس، بإجمالي يقارب 9.1 مليار دولار، كان معظمها من الحكومة، بينما أصدر بنك الكويت الدولي في سبتمبر صكوكاً بقيمة 500

عطورات
مقامس
maqames -perfume
55205700

تَحْلِيْبُ يَالِي الطَّيْبِ مَا يَزْهِي إِلَّا فِي شَمُوكِ



عائدات سندات الخزانة الأمريكية تكسر حاجز 5%

لم يتجاوز 0.25%، مدفوعة بصعود أسهم أشباه الموصلات والعتاد التقني مثل إنتل (+22%)، و AMD (+21.8%)، وهيويت باكارد (+19.7%). كما حققت استراتيجية «عمالقة التكنولوجيا» قفزة بلغت 6.84%، في حين تفوقت محفظة الشركات عالية الجودة بدعم من مكاسب قوية لأسهم «آرم هولدينجز» ومارفيل. ويعكس هذا التباين تفوق الزخم الاستثماري في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات على الضغوط الناجمة عن رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة إلى نطاق 4.00%-3.75%، مما يثبت قدرة الانتقاء الدقيق للأسهم على تجاوز عقبات التشديد النقدي.



سجلت أسواق المال الأمريكية تحولاً لافتاً بعدما تجاوز عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات حاجز 5% للمرة الأولى منذ قرابة عقدين، ما ألقى بظلال ثقيلة على المؤشرات القياسية ودفع مؤشر «داو جونز» لتسجيل ثالث تراجع أسبوعي على التوالي في أسوأ أداء له منذ مارس. ورغم أن هذا المشهد عادة ما يضغط على أسواق الأسهم، أظهرت المحافظ المدارة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي مرونة استثنائية محققة مكاسب تفوقت بها على المؤشرات العامة بهوامش واسعة. وتصدرت استراتيجية (التفوق على مؤشر S&P 500) القائمة، محققة ارتفاعاً شهرياً بنسبة 4.74% مقارنة بارتفاع هامشي لمؤشر إس آند بي 500

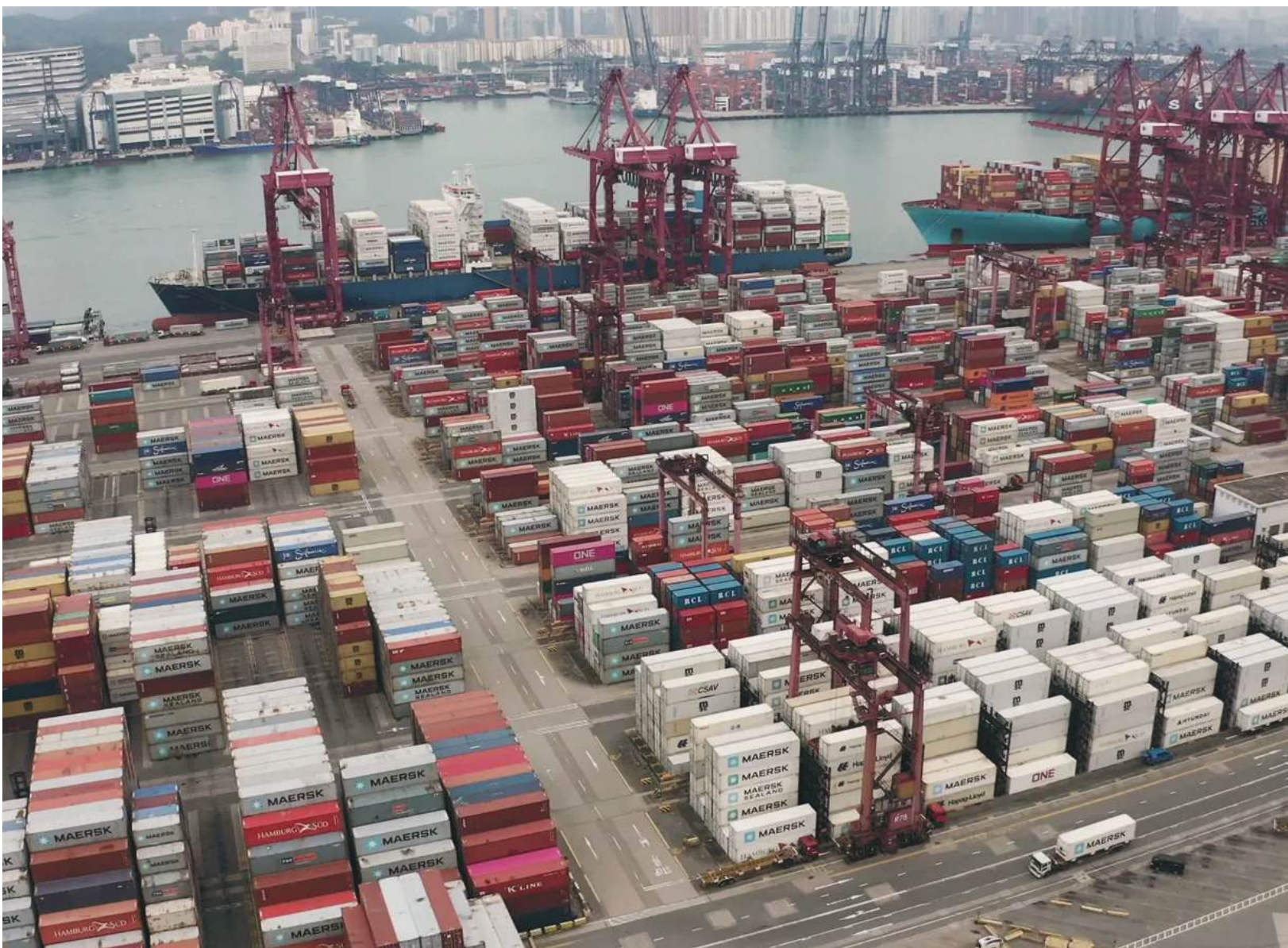
بيتكوين تقفز أعلى من 84 ألف دولار

للبرميل عاملاً داعماً قلص مخاوف التضخم وتكاليف الطاقة. وانعكست مكاسب بيتكوين على سوق العملات البديلة؛ إذ ارتفعت إيثريوم بنسبة 5.8% لتصل إلى 2,728.92 دولار، وقفزت عملة إكس آر بي بنحو 7% إلى 1.48 دولار، في حين حققت كاردانو وسولانا ودوجكوين مكاسب تراوحت بين 7% و9%. ورغم هذه المكاسب، يرى محللون أن ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية واحتمالات استمرار التشديد النقدي من قبل الفيدرالي يظلان مصدر ضغط محتمل على السوق.

القرار إلى دعم الابتكار المالي مع حماية المستثمرين، مما عزز التفاؤل بدمج الأصول التقليدية بالأسواق الرقمية. وانعكس ذلك إيجاباً على أسهم الشركات المرتبطة بالقطاع، حيث قفز سهم «كوينبيس» بنحو 12%، و«مايكروستراتيجي» بنسبة 16%، و«روبن هود» بنحو 9%. وتزامن التحرك التنظيمي مع تحسن شهية المخاطرة عالمياً، إثر مؤشرات إيجابية في المحادثات التجارية بين واشنطن وبكين قمة مرتقبة بين الرئيسين دونالد ترامب وشي جين بينغ. كما شكل هبوط خام برنت بنحو 2% إلى ما دون 102 دولار

سجلت العملات المشفرة موجة صعود قوية، أمس بقيادة بيتكوين، التي تجاوزت حاجز 84,000 دولار لتعوض خسائر الأسبوع الماضي حين هبطت دون 76,000 دولار عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة. وجاء هذا الانتعاش مدفوعاً بقرار تنظيمي أمريكي مفصلي، وتراجع الضغوط التضخمية الناتجة عن أسعار الطاقة. وأعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية منح إعفاء مؤقت مدته خمس سنوات يتيح لمنصات التداول المؤهلة تداول الأسهم الأمريكية المرمزة عبر شبكات البلوكشين وفق شروط محددة. ويهدف

1.7 مليار درهم قيمة البضائع المنقولة عبر الممر اللوجستي بين الشارقة وعمان



أظهرت أحدث مؤشرات أداء الممر اللوجستي الذي أطلقتته هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة بالتعاون مع جمارك سلطنة عُمان في 17 مايو 2026، أن قيمة البضائع المتداولة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تشغيله بلغت نحو 1.7 مليار درهم. وتجاوزت حركة الشاحنات 34 ألف شاحنة، مع إنجاز أكثر من 32 ألف بيان جمركي، كما أظهرت المقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي نمواً بنسبة 66.26% في قيمة البضائع.

ويربط الممر حركة البضائع بين الموانئ والمراكز اللوجستية عبر منفذ خطمة ملاحه الحدودي بمدينة كلباء ومنفذ المدام الحدودي وصولاً إلى سلطنة عُمان، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات «وام».

ويمتد نطاق الممر ليشكل شبكة لوجستية مترابطة تربط موانئ إمارة الشارقة وعدداً من موانئ دولة الإمارات بموانئ صحار والدقم وصلالة في سلطنة عُمان، عبر منفذ خطمة ملاحه والدمام.

ويمنح تشغيل الممر عبر منفذ خطمة ملاحه والدمام المنظومة مرونة تشغيلية أكبر، ويوفر مسارين متكاملين لحركة البضائع وفقاً لوجهاتها ومتطلبات العمليات اللوجستية.

كما يتميز منفذ خطمة ملاحه بقربه من ميناء صحار، على مسافة تقارب 70 كيلومتراً، فيما يوفر منفذ المدام اتصالاً بشبكة الطرق الرئيسية، بما يعزز التكامل بين المسارات البحرية والبرية ويدعم استمرارية تدفق التجارة.

رئيس الفيدرالي في شيكاغو: لا ينبغي استخدام الفائدة لخفض تكلفة الدين الأميركي

جوهرة الحجة الداعية إلى استقلالية البنك المركزي. وأضاف أن خفض الفائدة بهدف احتواء تكلفة الدين المتزايد يندرج ضمن ما يعرف بـ«تمويل الدين عبر النقد»، وهو نهج قد يؤدي، وفق الرؤية الاقتصادية السائدة، إلى زيادة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق مع تزايد توقعات التضخم. تأتي تصريحات غولسبي في وقت يواجه فيه الاحتياطي الفيدرالي ضغوطاً سياسية متكررة لخفض أسعار الفائدة. وكان الرئيس دونالد ترامب قد اقترح خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى نحو 1%، وهو مستوى يقل كثيراً عن النطاق الحالي البالغ 3.75% إلى 4.00%. ويرى ترامب أن مكانة الولايات المتحدة باعتبارها من أكثر المقترضين جدارة بالثقة في العالم تبرر انخفاض تكاليف الاقتراض.



قال أوستان غولسبي، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، أمس إن الدعوات إلى خفض تكاليف الاقتراض لمساعدة الحكومة الأميركية على تمويل ديونها وعجزها تؤكد أهمية استقلالية البنك المركزي في تحديد السياسة النقدية.

وأوضح غولسبي للصحفيين، خلال فعالية في لندن، أن على الاحتياطي الفيدرالي التعامل مع السياسة المالية ومستويات العجز باعتبارها جزءاً من الظروف الاقتصادية المحيطة، مع أخذ تأثيرها على التضخم في الاعتبار، لكن من دون أن تتحول قرارات الفائدة إلى أداة لمعالجة العجز الحكومي.

وقال غولسبي إن السؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي للفيدرالي خفض أسعار الفائدة بهدف تقليص العجز أو خفض تكلفة زيادة الدين، محذراً من أن مثل هذا النهج يمثل

«قطر للاستثمار» و«جيه بي مورجان» يعلنان شراكة استراتيجية بقيمة 20 مليار دولار

قطر للاستثمار: «يسعدنا توسيع شراكتنا مع جيه بي مورجان لإدارة الأصول والحصول على إمكانية الوصول إلى إحدى أبرز منصات الاستثمار العالمية في الأسهم والائتمان الخاص ومن خلال الحوار الاستثماري المستمر والبرامج المشتركة والتبادل المباشر للأفكار، ستسهم هذه الشراكة في فتح فرص جديدة للطرفين لتحقيق قيمة طويلة الأجل.»

من جانبها، قالت ماري كالاهاان إردوس، الرئيسة التنفيذية لإدارة الأصول والثروات في جيه بي مورجان: «يشرفنا التعاون مع جهاز قطر للاستثمار في هذه المبادرة الاستراتيجية ومن خلال الاستفادة من القدرات الاستثمارية العالمية لجيه بي مورجان في الأسواق العامة والخاصة، سندعم دور جهاز قطر للاستثمار كأحد أبرز المستثمرين المؤسسيين عالمياً، ونقدم حلاً استثمارية مخصصة وعالية الجودة.»

خبراتها في إدارة الأسهم النشطة ومنصتها الاستثمارية العالمية ومواردها البحثية الواسعة، وفق بيان جهاز قطر للاستثمار الاثنى.

أما في إطار استراتيجية الاستثمار الخاص، فسيوفر جهاز قطر للاستثمار وجيه بي مورجان لإدارة الأصول التمويل الأولي للشركات متوسطة الحجم في الولايات المتحدة عبر قطاعات متنوعة، مع التركيز على الصناعة والخدمات والرعاية الصحية والتكنولوجيا.

وتهدف الشراكة إلى الجمع بين الرؤية الاستثمارية المؤسسية طويلة الأجل لجهاز قطر للاستثمار والخبرة الاستثمارية العالمية لجيه بي مورجان لإدارة الأصول، بما يعزز قدرة الجانبين على الاستفادة من فرص الاستثمار العالمية وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وقال محمد سيف السويدي، الرئيس التنفيذي لجهاز

أعلن جهاز قطر للاستثمار وشركة جيه بي مورجان لإدارة الأصول توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس شراكة استراتيجية بقيمة 20 مليار دولار، تستفيد من القدرات الاستثمارية للطرفين في الأسواق العامة والخاصة عبر فئتي الأسهم والائتمان.

وتشمل الشراكة مجالين رئيسيين للتعاون في مرحلتها الأولى، يتمثل الأول في تفويض استثماري بقيمة 15 مليار دولار في الأسهم المدرجة لدعم الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل لجهاز قطر للاستثمار، فيما يتمثل الثاني في مبادرة استثمارية بقيمة 5 مليارات دولار في الأسواق الخاصة تستهدف دعم الشركات المتوسطة الراسخة في الولايات المتحدة.

وبموجب تفويض الأسهم المدرجة، ستتولى جيه بي مورجان لإدارة الأصول إدارة محافظ أسهم عالمية مصممة خصيصاً لجهاز قطر للاستثمار، مستفيدة من

قطر تطرح سندات دولية لأجل 5 و10 سنوات بعائد يصل إلى 5.91%

وستكون من مهامه دعم الخصخصة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص ضمن مهام القسم الجديد.

وتواجه الدولة الخليجية ضغوطاً مالية في ظل الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران وإغلاق مضيق هرمز، مما حال دون تصديرها الغاز الطبيعي المسال على نحو منتظم، ولا يزال الغاز الطبيعي المسال المصدر الرئيسي لإيرادات قطر رغم الجهود المبذولة لتنويع اقتصادها.

وقال الشيخ محمد خلال إعلانه إطلاق القسم الجديد، «الدوحة للاستثمار» في نسخة خاصة من منتدى قطر الاقتصادي في نيويورك: «نهدف إلى توسيع دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي في قطر.»

وأضاف: «سندعم هذا القسم شركاتنا الأقوى، ويساعد الشركات الناشئة على النمو، ويعزز أسواق رأس المال، ويجذب رؤوس الأموال والخبرات الدولية للمساهمة في هذا المسعى.»

محركات النمو. كما يعكس الإصدار استمرار حضور الدوحة في أسواق الدين الدولية، مستفيدة من تصنيفها الائتماني القوي وقاعدة المستثمرين الواسعة في الأسواق العالمية.

ويراقب المستثمرون مستويات الطلب على الإصدار الجديد باعتبارها مؤشراً على شهية الأسواق تجاه أدوات الدين الخليجية، خاصة في ظل استمرار حالة الترقب لمسار أسعار الفائدة العالمية وتطورات أسواق السندات الأميركية.

تحول في توجه صندوق قطر السيادي من ناحية أخرى، أعلن رئيس وزراء قطر، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، الأحد، عن إنشاء قسم جديد بجهاز قطر للاستثمار مخصص لتنمية الاستثمارات المحلية، في خطوة تمثل تحولاً في توجه صندوق الثروة السيادي الذي دائماً ما ركز جهوده على تنمية الثروة في الخارج.

وسيمثل القسم نحو ثلث أصول جهاز قطر للاستثمار وسيشرف على 45 شركة مملوكة للدولة في مرحلته الأولى،

أعلنت وزارة المالية القطرية أمس ، طرح سندات دولية مقومة بالدولار لأجل 5 و10 سنوات، في إطار جهودها لتنويع مصادر التمويل وإدارة احتياجاتها التمويلية من خلال أسواق الدين العالمية.

وبحسب التسعير الأولي، جرى تحديد شريحة السندات لأجل خمس سنوات عند 85 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزنة الأميركية، بما يعادل عائداً يبلغ نحو 5.67%. كما تم تسعير شريحة العشر سنوات عند 95 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأميركية، ما يعادل عائداً في حدود 5.91%.

ومن المتوقع الإعلان عن التسعير النهائي للسندات في وقت لاحق من، وفقاً لظروف السوق وحجم الطلب من المستثمرين، على أن يتم إدراج الإصدار في بورصة لندن.

ويأتي الطرح بعد يوم واحد من إعلان قطر إطلاق قسم للاستثمارات المحلية ضمن جهازها السيادي، في خطوة تستهدف تعزيز الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وتنويع

السؤال

هل الجزاءات المالية
كافية وراعية
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

نعم ☐



إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكاملة رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع بحزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزء من الثقة.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكترونية: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات
مقام
aqaumes -perfume
55205700

عطور
التجار



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«المركزي الأوروبي» يطلق خدمة التمويل عبر البلوك تشين

أطلق البنك المركزي الأوروبي، يوم الاثنين، خدمة جديدة تربط نظام المدفوعات التابع له بالأسواق المالية القائمة على تقنية «البلوك تشين»، معلناً في الوقت نفسه اعترافه استثمار جزء من أمواله في الأوراق المالية الرقمية.

وتأتي الخطوة ضمن توجه أوسع للبنوك المركزية للتكيف مع تنامي استخدام «البلوك تشين» في القطاع المالي، حيث تُصدر الأصول المالية وتُداول عبر سجلات رقمية مشتركة بدلاً من البنية التحتية التقليدية.

وتُعرف الخدمة الجديدة باسم «بونتس»، وتتيح للبنوك والمستثمرين تسوية المعاملات القائمة على «البلوك تشين» باستخدام اليورو المدعوم من البنك المركزي الأوروبي، بدلاً من العملات المستقرة أو غيرها من أشكال الأموال الخاصة.

وقال البنك المركزي الأوروبي إن المجموعة الأولى من المستخدمين، التي تضم «دويتشه بنك» و«سانتاندير» وشركة المقاصة «كليرستريم»، أكملت إجراءات الانضمام إلى المنصة، وستتمكن من استخدامها منذ بدء تشغيلها.

وستعمل المنصة في البداية من الساعة 8 صباحاً حتى 4 مساءً بتوقيت وسط أوروبا خلال أيام العمل، على أن تتوسع خدماتها تدريجياً.

قال البنك المركزي الأوروبي إن التقنية الجديدة يمكن أن تجعل المعاملات أسرع وأكثر كفاءة، من خلال دمج عدة مراحل من دورة حياة الأصول وإتاحة قدر أكبر من الأتمتة. وتعكس الخطوة تحولاً متزايداً لدى المؤسسات النقدية الكبرى نحو استكشاف استخدام «البلوك تشين» في البنية التحتية للأسواق المالية. أعلن البنك المركزي الأوروبي أيضاً أنه سيخصص جزءاً صغيراً من أمواله الخاصة، البالغة نحو 23 مليار يورو، للاستثمار في أوراق مالية قائمة على «البلوك تشين».

وسيركز الاستثمار على أدوات دين مقومة باليورو وذات تصنيف ائتماني مرتفع، تصدرها مؤسسات عامة.

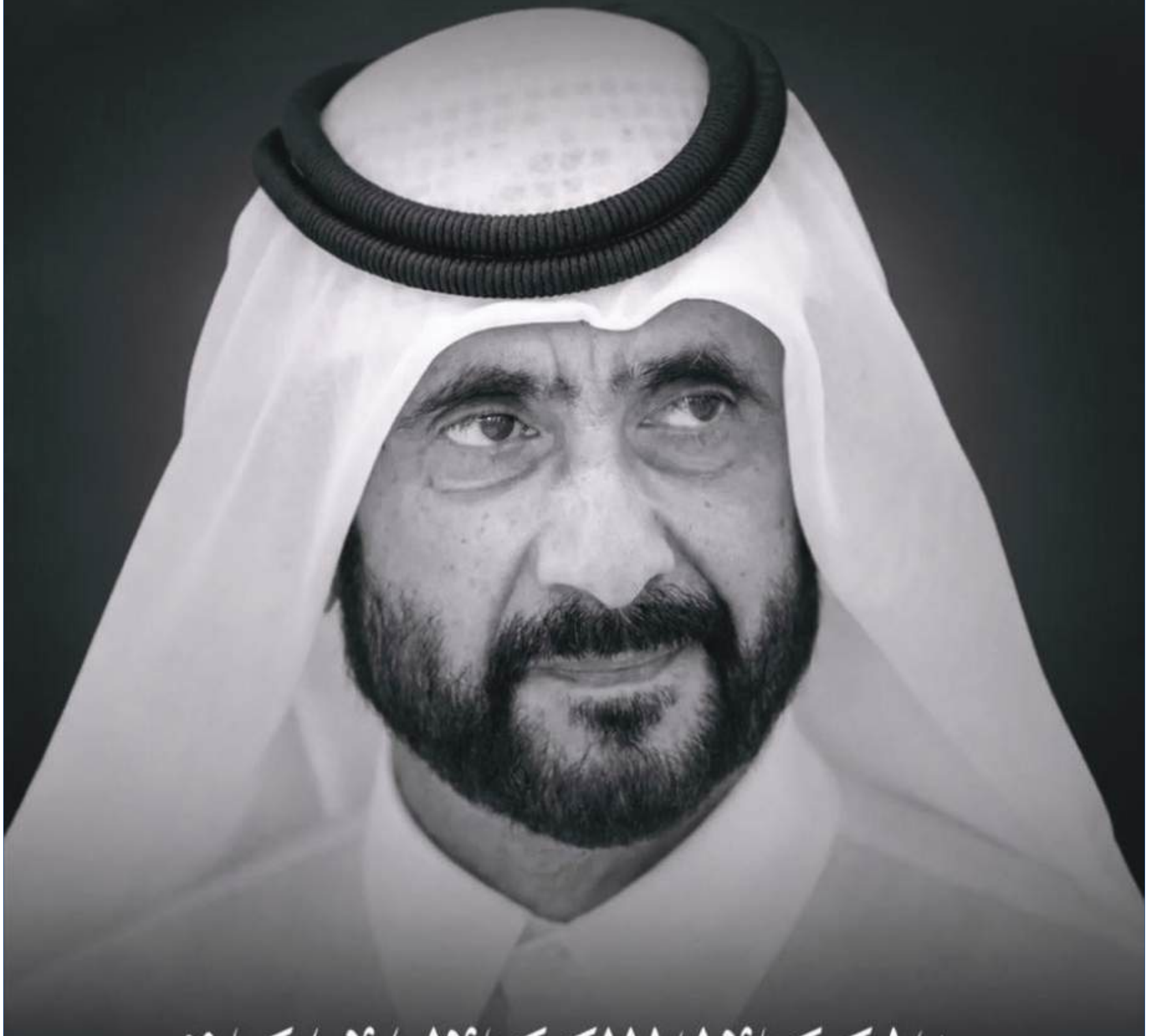
الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

عظم الله أجركم



إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

أحمد بن راشد في ذمة الله